الجمهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم مالية ومحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر

التخصص : تدقيق و مراقبة التسير

تحت عنوان:

الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبة:إشراف الاستاذ:

تبتي ستي

أزمور رشيد

اللجنة المناقشة

أزمور رشيد	أستاذ محاضر _أ_	مشرفا و مقررا
مخالدي يحي	أستاذ محاضر _أ_	مناقشا
موزاوي عبد القادر	أستاذ محاضر _أ_	رئيسا

السنة الجامعية :2023-2022

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي بجلال وجهه و عظيم سلطانه أتقدم بخالص

شكري إلى :

الأستاذ الفاضل "**أزمور رشيد**"

أتشكره على توجيهاته القيمة و أراءه النيرة التي ساهمت في

إخراج هذا العمل في شكله النهائي . أعضاء اللجنة الموقرة على

قبولهم مناقشة البحث .

كل من ساعدني من خلال قيامي بالتربص في بنك التنمية

المحلية مستغانم

إهداء:

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا إلى من علمني معنى الحياة أبي العزيز صاحب الفضل في وصولي إلى هذا المستوى فجزاه الله الجزاء الأوفر و أطال الله في عمره

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها و اقترن رضاها يرضى الرحمن و ارتبطت طاعتها بطاعة الخالق أمي أطال الله في عمرها

إلى توأم روحي أختي و ابنة خالتي حفظهما الله

إلى كل أخوتي و زوجاتهم و أبنائهم سندس و أسامة

إلى كل عائلتي و أقاربي

إلى كل من ساعدني بالقول و الفعل و كان سندا لي في انجاز هذا العمل إلى اغلي أصدقائي أهدي عملي هذا .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الشكر و التقدير	**I.**
الإهداء	**II.**
فهرس المحتويات	**III.**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الرقابة الداخلية	
تمهيد	02
المبحث الأول : الرقابة	03
المطلب الأول : تعريف الرقابة	03
المطلب الثاني: أنواع الرقابة	04
المطلب الثالث : أهداف الرقابة	07
المبحث الثاني : ماهية الرقابة الداخلية	08
المطلب الأول: تعريف و أهمية الرقابة الداخلية	08
المطلب الثاني : أنواع الرقابة الداخلية و أدواتها	09
المطلب الثالث : نظام الرقابة الداخلية	11
المبحث الثالث : نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية	13
المطلب الأول :أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية و العلاقة بينهما	13
المطلب الثاني :إجراءات نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية	13
المطلب الثالث:مقومات و طرق تقييم الرقابة الداخلية:	16
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني : التدقيق الداخلي	
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية التدقيق	24
المطلب الأول: تعريف و فروض التدقيق	24
المطلب الثاني: أنواع التدقيق	26
المطلب الثالث : معايير التدقيق	30

المطلب الرابع :أهداف و أهمية التدقيق	36
المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في البنوك	38
المطلب الأول : طبيعة و أسس التدقيق الداخلي في البنوك	38
المطلب الثاني :دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي بالبنك	39
المطلب الثالث : مهام التدقيق الداخلي في البنوك	41
خلاصة الفصل	42
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي	
تمهيد	44
المبحث الأول : ماهية البنوك	45
المطلب الأول : البنوك	45
المطلب الثاني: صلاحيات المديريات أو الأقسام داخل البنك	47
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك	48
المبحث الثاني : ماهية القروض	51
المطلب الأول : تعريف القرض	51
المطلب الثاني :أنواع القروض و أهميتها :	52
المطلب الثالث : مراحل منح القروض و دراسة ملف القروض	55
المبحث الثالث : التدقيق و الرقابة على القروض في بنك التنمية المحلية	57
المطلب الأول : دراسة حالة	57
المطلب الثاني :الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي على القروض في البنك	62
المطلب الثالث :نظام الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في البنوك	64
خلاصة الفصل	66
الخاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
الملخص	

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	**أنواع الرقابة**	06
2-1	**تقييم نظام الرقابة الداخلية**	20
1-3	**تقسيم الوكالات في فرع مستغانم .**	46
2-3	**الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية .**	50

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

تسعى الأنظمة العالمية دائما إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير أحسن الشروط المناسبة والملائمة لنمو الاقتصاد على وجه العموم، والجانب المالي والمصرفي على الخصوص، إذ أصبح هذا الأخير يمثل الجزء الأعظم والركيزة الأساسية لهذه الأنظمة لما تحتله من مكانة خاصة وأنها تساهم في عمليةاستثمار المشاريع الكبرى.

ونظرا للتحولات التي شهدها العالم عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة من اقتصاد موجه يعتمد على مركزية القرار إلى اقتصاد السوق اضطرت المؤسسات الوطنية إلى التكيف مع هذه التحولات بما في ذلك البنوك التي تعتبر مصدر التمويل، إذ لم نقول عصب تمويل المشاريع.

ولتجنب أي خلل في هذا النظام الذي سيؤثر بالضرورة على كامل الاقتصاد الوطني لابد من وجود نظام بنكي فعال في مساهمته لتوفير الموارد المالية الضرورية واللازمة لمواجهة أي عجز أو احتجاج مالي يتطلبه النشاط الاقتصادي وذلك نظرا لطبيعة عمل البنك، إذ يعتبر الوسيط بين أصحاب الفائض (أي الموارد المودعة لديه) وأصحاب العجز (الطالبين لهذه الموارد). وهنا تتجلى الأهمية الحيوية للبنك في دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة وأنه لم يعد يخضع للدولة فقط بل أصبح يتعامل مع شركاء ومساهمين، فعليه إذن ضمان حقوقهم من المخاطر المختلفة التي قد تواجهه، منها المتعلقة بنشاطه وأخرى المتعلقة بالمنافسة آليات السوق.

ومن المسلم به أن اتخاذ أي قرار سليم يتطلب توافر معلومات دقيقة وصحيحة وأغلب هذه المعلومات تتعلق بأحداث ماضية، ولذلك فإنه في عالم المال والأعمال نجد المقرضين والمستثمرين يقومون بجمع حقائق ومعلومات تتعلق بالشركات وذلك قبل اتخاذ أي قرار خاص بإقراضها أو الاستثمار فيها وذلك لمعرفة المركز المالي لها ونتائجها.

ولكي يكون أي قطاع اقتصادي فعال في نتائجه يجب أن يستند إلى نظام قوي خاصة البنوك، حيث أصبحت تمثل دور المقرض والمستثمر في الوقت نفسه لذا وجب عليها إتباع نظام فعال للرقابة الداخلية في نشاطاتها و تعاملاتها و عملية منح القروض و أيضا الاعتماد على التدقيق الداخلي و هذا لضمان الحفاظ على أموال المستثمرين من المخاطر التي قد تواجهها تلجأ البنوك إلى عملية رقابية صارمة لمنح وتسيير القروض وعلى هذا فالرقابة والتدقيق البنكي أصبح أمرا لا غنى عنه خاصة وأن البنك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة ومختلفة، و وجب الاهتمام بهذا الجانب إذ أن أي خلل أو خطر لا يقتصر على البنك لوحده بل ينعكس على كافة الاقتصاد الوطني نظرا لارتباطاته بالجهات الاقتصادية المختلفة وبالتالي حدوث الأزمات الاقتصادية، وتجنبها بالرقابة والتدقيق البنكي في صياغة سمعة المؤسسات عامة والبنوك خاصةواستمرار نشاطها وقد تعددت هذه الأهمية إلى رسم سياسيات العمل للتقليل من المخاطر في منح القروض.

إشكالية الدراسة :

ضمن إطار السياق السابق، نصوغ الإشكالية الرئيسية التالية

كيفة يتم نشاط الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في عملية منح القروض في البنوك التجارية ؟

و قصد معالجة المشكلة البحثية نقوم بتجزئتها إلى 3 أسئلة فرعية نوجزها في ما يلي:

1-ما المقصود بالرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي ؟ و فيما تتمثل أهميتم في البنوك ؟

2- ما هو القرض وما هي مراحل منحه و كيف تتم دراسة ملف القرض ؟

3- ما علاقة التدقيق الداخلي بالرقابة الداخلية و كيف يمكنهم الحفاظ على استقرار و استمرارية عمل البنوك ؟

الفرضيات :

وللإجابة على التساؤلات السابقة وغيرها إرتأينا إلى طرح بعض الفرضيات التي ستكون منطلق الدراسة وهي كالآتي:

1-الرقابة الداخلية هي خطة تنظيمية و تهدف إلى التحقق من تنفيذ قرارات و تعليمات كما أنها مجموعة العمليات التي تتبعها المؤسسة بهدف التقليل من المخاطر ، أما التدقيق فهو وظيفة مستقلة تمارس بكل موضوعية وفي جميع مجالات وظائف البنك و يقدم أسلوب منهجي لتحقيق أهداف المؤسسة.

2-القرض هو مبلغ محدد يحصل عليه العميل من البنك لتمويل غرض محدد يتم منحه بعد عدة مراحل و بعد تشكيل ملف القرض الذي يتضمن كل الضمانات و الوثائق اللازمة يتم دراسته لتفادي الوقوع في أي خلل .

3- يعتبر التدقيق الداخلي أداة من نظام الرقابة الداخلية يتم من خلالها إكتشاف الأخطاء المتعلقة بالعمليات الحسابية و المالية التي تتم في البنك أو بمعنى آخر يتحقق من أن الإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية مطبقة .

أهمية و أهداف الدراسة :

نظرا للتطورات الإقتصادية السريعة والدور الذي تلعبه القروض في دفع عجلة الإقتصاد جاءت أهمية هذه الدراسة التي تمكن في التعريف بأسس كل من وظيفة الرقابة والتدقيق البنكي، إضافة إلى التعرف على كيفية منح وتسيير القروض ومحاولة معرفة مدى التطابق بين الجانب النظري والواقعي.

و تتمثل أهداف البحث في ما يلي :

النعرف على التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية بطريقة معمقة .

تبيان أهمية التدقيق الداخلي و الرقابة الداخلية في المؤسسة .

دوافع اختيار الموضوع :

بحكم التخصص الذي أدرسه "التدقيق و رقابة التسيير"

الرغبة في معرفة اوسع في هذا الجانب من عمل المؤسسات .

التعرف على العمل والدراسات البنكية في منح القروض وأهميتها.

دراسات سابقة :

دراسة (بوطورة فضيلة) "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة " ، رسالة ماجيستر (منشورة)،جامعة محمد بوضياف – المسيلة – 2007 / 2006

حاول الباحث من خال هذه الدراسةالإ جابة على الإشكاليةالمتمثلةفي (ماهي أليات دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ؟ وما مدى فعالية وسلامة نظام الرقابة الداخلية للصندوق الوطني للتعاون ألفلاحي).

من خال دراسة الباحث فان الرقابة تعتر مثابة وظيفة تسير هامة ينبغي القيام ها ي كافة مجالات النشاط العلمي من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المخططة ، فالرقابة الداخلية ضرورة حيوية للتأكد من حسن سر العمل والإنجاز و إن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية أي مؤسسة سواء الجانبالإداريأو المحاسبي أوالمالي يتضمن ي مس خطوات :

- التعرف على نظام الرقابة الداخلية .
- اختبارات الفهم والتطابق للتأكد من أنكل الا جراءات داخل المؤسسة موجودة ومفهومة .
- التقييم الأولي بلا عتماد على الخطوتين السابقتين باستخراج مبدئيا نقاط القوة والضعف.

دراسة (شملال نجاة:2016) بعنوان تقييم اثر التدقيق الداخلي على فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية :

تهدف هذه الدراسة الى تقييم اثر التدقيق الداخلي على كفاءة نظام الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية و قد تم خلال البحث الوصول إلى أن هناك تاثير كبير لمهنة التدقيق الداخلي على نظام الرقابة الداخلية من خلال تحسين فعاليتها و كفاءتها في ظل نظم المعلومات المحاسبية و خلال تبوأ التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات و ارتبط بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط تأكيدي و استشاري مستقل و موضوعي لإضافة قيمة المؤسسة . هناك تعاون و ترابط تعاوني بين التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية و لهذا تعتبر مهنة التدقيق الداخلي من عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بمختلف أنواعها .

و قد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

تبوأ التدقيق الداخلي مكانة بارزة في معظم المؤسسات و ارتبط بأعلى مستويات التنظيم كنشاط تأكيدي و استشاري مستقل و موضوعي لإضافة قيمة للمؤسسة .

على المدقق أن يتمتع بمكانة تنظيمية تسمح له القيام بانجاز الأعمال و المسؤوليات الخاصة به بكل حرية و هذا ما يسمى باستقلالية المدقق .

دراسة مذكرة تخرج (التدقيق و الرقابة في البنوك) دراسة حالة بنك التنمية المحلية مستغانم :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأسس كل من وظيفة الرقابة البنكية و التدقيق البنكي إضافة إلى التعرف على كيفية منح و تسيير القروض .

و من أبرز النتائج التي تم التوصل إليها :

ان وجود البنك أمر ضروري لتسيير المعاملات الإقتصادية وذلك للدور الهام والكبير الذي تلعبه هذه البنوك في تنمية النشاط الاقتصادي.

البنك عبارة عن وسيط بين المقترضين من خلال عملية الإقراض.

اتخاذ قرار التمويل لا يكون إلا بعد دراسة البنك للمشروع وتقييمه.

تعد النشاطات للبنك واختلافها يؤدي إلى وجود المخاطرة مما استدعى وجود رقابة وتدقيق على هذه النشاطات.

الرقابة عملية وقائية تهدف إلى التقليل من المخاطر التي يواجهها البنك.

منهج و تقسيمات الدراسة :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يلائم عرض هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة و كذا وصف الوقائع و التحليلي لما درسنا في الجانب التطبيقي .

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ,الفصل الأول خصص لدراسة نظام الرقابة الداخلية ، أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى دراسة كل ما يخص التدقيق الداخلي و الفصل يتمثل في دراسة الجانب التطبيقي لكل من الفصلين السابقين و دراسة حالة في بنك التنمية المحلية –مستغانم .

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : امتدت فترة التربص من 15جانفي إلى 15 مارس .

الحدود المكانية : قمت بدراسة حالة في بنك التنمية المحلية BDL– مستغانم .

الفصل الأول:

الرقابة الداخلية

تمهيد :

كانت الرقابة في بادىء الأمر لا تتعدى حدود الإشراف على الوظائف و الأقسام المحاسبية و المالية لتتسع فيما بعد لتشمل جميع الأنشطة الموجودة في المؤسسة , و إن تطورها و وصولها إلى ما هي عليه كان أمرا حتميا مع تطور حجم المؤسسات الاقتصادية و تشعب وظائفها مع زيادة تعقدها و تفرعها , زاد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في محاولة للوفاء بالأهداف و المسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة .

و قد اتجه اهتمام مسيري المؤسسة نحو نظام الرقابة الداخلية نظرا لأهميته و دوره في تحقيق الأهداف , كما أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من الخصائص و المقومات التي تعتبر الدعائم الأساسية التي يجب توافرها في أي نظام سليم للرقابة الداخلية , و نظرا لهذه الأهمية فإن قياس فعالية هذا الأخير ضرورية و حتمية و ذلك باكتشاف نقاط القوة و نقاط الضعف الموجودة على مستوى المؤسسة و اقتراح الحلول المناسبة كما لها دور في التقليل من الأخطاء و الانحرافات , و يمكن اكتشافها بسرعة , و كذلك مراقبة البيانات المالية و المحاسبية و إعطاء الصورة الحقيقية عن المركز المالي .

و تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث , الرقابة بشكل عام , الرقابة الداخلية و دور نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

المبحث الأول : الرقابة

تعتبر التغيرات السريعة التي شهدها العالم و التي نتج عنها كبر حجم المؤسسات ,و زيادة عدد المشاريع من العناصر الهامة التي أدت إلى الاهتمام بالرقابة , و وضع أقسام لها , كما أن المؤسسة تقوم بتصميم نظام رقابة و الذي يتضمن مجموعة من عمليات مراقبة مختلفة و التي تخص جوانب مالية تنظيمية و محاسبية

المطلب الأول :تعريف الرقابة :

لم يحظ مصطلح الرقابة بمعنى واحد فقد تعددت مفاهيمه و تنوعت ,نتطرق في ما يلي إلى أهمها :

_ تعريف هنري فآيل : << الرقابة هي التحقيق من إذا كان كل شيء يحدث طبقا للخطة الموضوعة و التعليمات الصادرة و المبادئ المحددة و أن غرضها هو الإشارة إلى نقاط الضعف و الأخطاء بقصد معالجتها و منع تكرار حدوثها كما أنها تطبق على كل شيء[1]>> .

_ <<الرقابة وضيفة من وظائف الإدارة , و هي عملية متابعة لمتابعة الأداء و تعديل الأنشطة التنظيمية بما يتفق مع انجاز الأهداف[2]>> .

_ حاول صاحب هذا التعريف إن يبين بأن الرقابة هي وظيفة مهمة وظائف الإدارة داخل أي مؤسسة أو تنظيم تحاول و تهدف إلى متابعة الأداء بما يتفق مع الأهداف المحددة في خطة المبرمجة لكنه أهمل شيء مهم هو أن الرقابة تساهم في عملية الإشراف و متابعة و تحقق من الأخطاء و الانحرافات و محاولة إيجاد حلول مناسبة لها لمنع حدوثها مرة أخرى .

_ و هناك من يرى على أنها : وظيفة إدارية تسعى لجعل الحوادث تتوافق مع الخطة المرسومة , فهي عملية التحقق من مدى انجاز المبتغاة و الكشف عن معوقات و تحقيقها و العمل على تدليلها في اقصر وقت ممكن >> .

من خلال التعريفات السابقة يكمن استنباط تعريف لرقابة كما يلي : << الرقابة نشاط إداري منظم تقوم به الجهة المسؤولة , يشمل على الملاحظة المستمرة للأداء و قياس أساليبه و مقارنتها للمعايير الموضوعة سابقا لتحديد الانحرافات و توخي الضعف و الخطأ و تحديد أنسب الطرق العلاجية و التصحيحية للمؤسسة لتحقيق أهدافها >> .

[1] عبد الكريم ابو مصطفى ,الإدارة و التنظيم , المفاهيم و الوظائف , طبعة 2001 ص 246

[2] علي الشريف , الإدارة المعاصرة , الدار الجامعية مصر , طبعة 2003 , ص265

المطلب الثاني : أنواع الرقابة :

هناك تصنيفات متعددة للرقابة ,فالبعض يصنفها حسب الهدف منها و البعض الأخر يصنفها حسب الوسيلة المستخدمة و الآخرون يصنفوا حسب الزمن و غيرها و التي تتمثل في ما يلي [1] :

الرقابة حسب الهدف :

تعتبر الرقابة وقائية و تسمى أيضا بالمراقبة الايجابية و هي ايجابية لأنها تؤدي إلى اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها أو أنها تؤدي إلى معالجة الأخطاء قبل استفحالها و تراكم نتائجها السلبية فمن شأن المراقبة الايجابية أن تؤدي إلى اكتشاف الأخطاء قبل وقوعها ,و ذلك من خلال إيجاد اخطط التفصيلية و من خلال المتابعة المستمرة لأعمال المرؤوسين , ومن خلال وجود إشراف مباشر على العاملين أثناء تأديتهم للعمل .

مراقبة علاجية و تسمى أيضا بالمراقبة السلبية لأن من شأنها انتظار وقوع الخطأ , ثم تبدأ معالجتها .

هذا النوع من المراقبة غير منفصل لأن وقوع الخطأ سوف يؤدي إلى ارتفاع التكلفة و بالتالي تزداد تكاليف السلعة و كما أن الخطأ يؤدي إلى تأخير الانجاز مما يفوت على المنشأة فرصة اغتنام بعض الصفقات المربحة و الأخطاء لها تأثيرات سلبية كثيرة على المنشأة .

الرقابة حسب الزمن :

الرقابة المؤقتة تكون لفترة محددة و تنتهي بعدها و قد لا تعود خلال فترة قصيرة و من أهداف هذا النوع من الرقابة اكتشاف الأخطاء و التعرف على واقع العمل و مدى التزام المرؤوسين بالخطط و السياسات المحددة مسبقا و من أمثلة هذا النوع من المراقبة قيام احد الوزراء بزيارة إحدى الدوائر التابعة لوزارته بهدف مراقبة العاملين و التأكد من حضورهم للعمل في وقت مبكر و الإطلاع على انجازاتهم , و قد تكون المراقبة مؤقتة معلنة أو سرية .

الرقابة الدورية يتم ممارستها في أوقات زمنية منتظمة ,كل أسبوع ,كل سنة و غيرها من الأمثلة و غالبا ما تهدف هذه المراقبة إلى بيان مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها و كذا إلزام العاملين بالالتزام بالسياسات و الخطط بأنظمة العمل في المؤسسة .

المراقبة المستمرة على ساعات العمل, فلا تنقطع مادام العمل مستمر , و تهدف هذه المراقبة المستمرة إلى ضبط الأداء و التزام العاملين بتنفيذ سياسات و خطط المؤسسة . و من أمثلة المراقبة المستمرة المراقبة التي تمارس في عملية ضبط المخزون من خلال ما يسمى بطاقة الجراد المستمر ,حيث يسجل على هذه البطاقة كل ما يدخل إلى المستودعات و يتم تسديد كل ما يخرج من المستودعات .

[1] عطاء الله احمد سويلم الحسبان , التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية , دار الراية للنشر ,الأردن , 2009 , ص56

الر قابة حسب طبيعتها :

الرقابة المباشرة : يتم ممارسة هذا النوع من المراقبة عن طريق الملاحظة المباشرة أي أن يقوم الرئيس بملاحظة العاملين أثناء عملهم للتعرف على كيفية ممارستهم للأعمال . و من ايجابيات هذا النوع انه يؤدي إلى توطيد العلاقة بين الرئيس و المرؤوسين , و انخفاض الأخطاء في العمل لكن يحتاج هذا النوع مزيد من الوقت لكون الرؤساء في المستويات الإدارية العليا تكون أعمالهم ضخمة و مسؤولياهم كبيرة ما يبقى لهم القليل من الوقت لممارسة المراقبة و لهذا لا يصلح هذا النوع في المؤسسات كبيرة الحجم[1] .

المراقبة الغير مباشرة :يتم ممارستها في الغالب عن طريق تقارير المراقبة التي ترفع إلى الرؤساء عن العمل و العاملين ,لذلك يجب أن تكون فعالة و دقيقة بجانب الدقة و السرعة .

الرقابة حسب أطراف التعامل مع المنظمة:

سوف يقتصر تحليلنا غلى التقسيم الذي يتخذ مصدر الرقابة أساسا وفقا لهذا التقسيم يوجد نوعان من الرقابة : هي الرقابة الداخلية و الرقابة الخارجية .

و اختيارنا لهذا التقسيم يرتكز على العوامل التالية :

سهولة استيعاب طبيعة و دور الرقابة من خلال هذا التقسيم .

يفيدنا هذا التقسيم في الوقوف على نقطة هامة و هي عملية التنسيق و التكامل بين الأنواع المختلفة في الرقابة.

شمولية هذا التقسيم حيث إن التقسيمات الأخرى المقترحة يمكن أن تندرج تحت الرقابة الخارجية أو الداخلية.

أولا : الرقابة الداخلية

و هي الرقابة التي تمارسها المنظمة أو المصلحة على نفسها و هذه الرقابة ضرورية و حيوية بالنسبة للمنظمة حيث أنها بواسطتها يمكن التأكد من أن سير العمل و أداء المهام و فعالية هذا النوع من الرقابة يتوقف على العناصر التالية:

الهدف من الرقابة ليس تصدي الأخطاء و إيقاع العقوبة بقدر ما هو محاولة معالجة الأخطاء و تلافي جوانب القصور.

مشاركة العاملين و اقتناعهم بموضوعية , حتى يدركوا أن الرقابة وسيلة فعالة لتحسين أدائهم و تزيد من فرصهم في الحصول على المكافآت و الترقيات .

[1] عطاء الله احمد سويلم الحسبان , التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية مرجع سبق ذكره , ص56

ثانيا: الرقابة الخارجية

بالرغم من أهمية و ضرورة الرقابة الداخلية كما ذكرنا سابقا إلا انه لا يمكن إغفال دور و أهمية الرقابة الخارجية و هي تعتبر مهمة و فعالة حيث تقوم بها جهات مركزية مستقلة تتصف بالحيادية و الموضوعية و هي التي تكون بواسطة طرف من خارج المؤسسة ,بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و ذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول و الرضي لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة المساهمين و المستثمرين و البنوك و يمكن تحديد أهداف المراقبة الخارجية من خلال النقاط التالية :

_كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل

_كل العمليات التي تم تسجيلها لا بد أن تكون[1]:

حقيقة،

صحيحة التسجيل،

مسجلة في وقت وقوعها ،

صحيحة التمركز،

الشكل رقم (1-1) : أنواع الرقابة

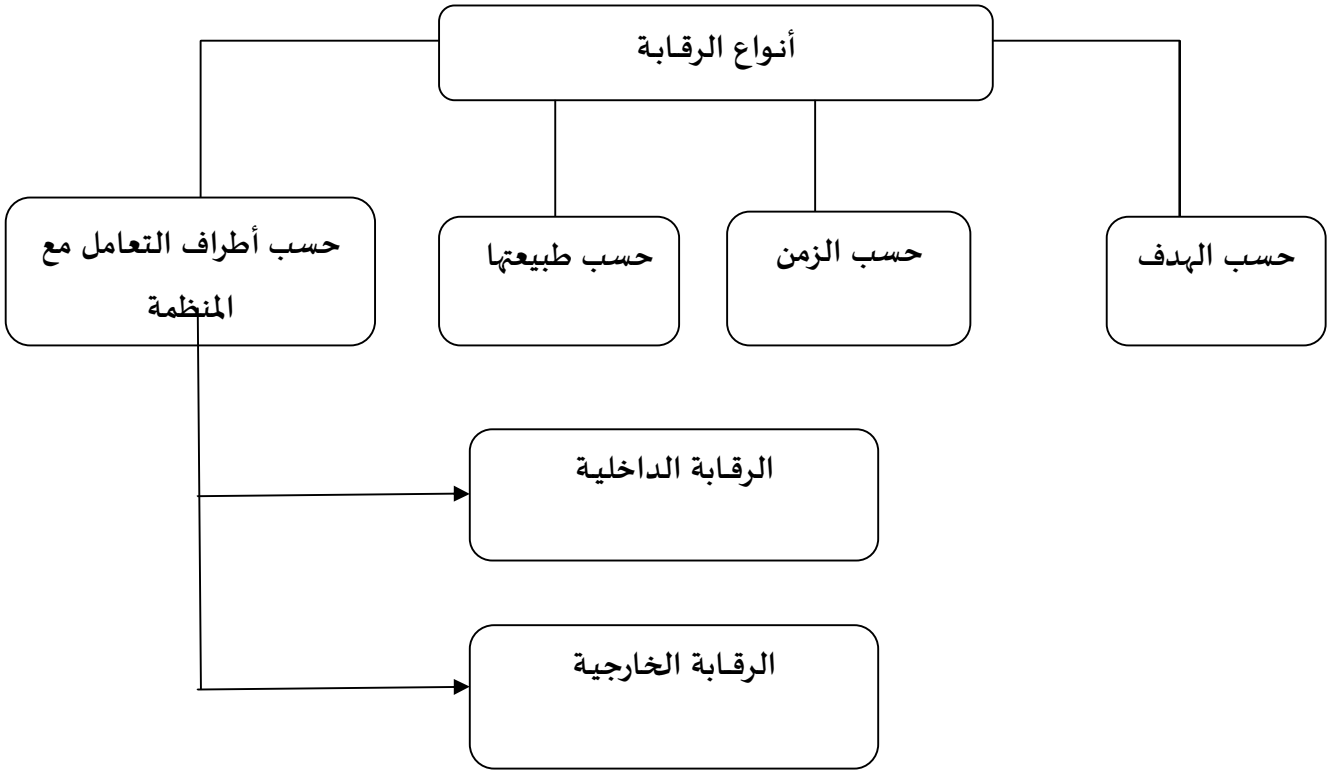

المصدر: ملخص حول ما سلف ذكره من إعداد الطالبة .

[1] عطاء الله احمد سويلم الحسبان ,التدقيق و الرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية , نفس المرجع السابق .

المطلب الثالث : أهداف الرقابة :

إن المقصود بالرقابة هو ضرورة تأمين القيادة الناجحة في إدارة المؤسسة و منه فإن الأهداف الأساسية للرقابة هي[1]:

معاونة الأداء على تحقيق النجاح , و ذلك بتأكيد من أن الخطة تتحرك في مسارها المرسوم .

اكتشاف الأخطاء فور وقوعها أو عندما تكون في طريق الوقو ع , لكي تعالج فورا أو يتخذ ما يستلزم لمنع حدوثها.

المحافظة على حقوق الأطراف ذات المصلحة في قيام المنشأة أو المنظمة مثل العاملين فيها و المتعاملين معها .

التأكد من أن القوانين مطبقة تماما , و أن القرارات الصادرة محل احترام من طرف الجميع .

و هناك أهداف ثانوية أخرى تتمثل في ما يلي [2]:

-التحقق التوافق مع التغيرات البيئية .

-تحقيق التكيف مع متغيرات التنظيمية .

-المساعدة في التخطيط و إعادة التخطيط .

-التحقيق بين الوحدات و الأقسام التي تشارك في التنفيذ .

إن ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الأهداف هو أن الرقابة تساهم في نجاح و تطور و تقدم المؤسسة و في تحقيق أهداف المخططة لها , و المساهمة في حل المشكلات التي تعرقل عملية انجاز الأعمال المبرمجة .

المبحث الثاني :ماهية الرقابة الداخلية

تعتبر التغيرات السريعة التي شهدها العالم و التي نتج عنها حجم كبير من المؤسسات ،و زيادة عدد المشاريع من العناصر الهامة التي أدت الى الاهتمام بالرقابة،ووضع أقسام لها، كما ان المؤسسة تقوم بتصميم نظام رقابة و الذي يتضمن مجموعة من عمليات مراقبة مختلفة و التي تخص جوانب المالية التنظيمية والمحاسبية , و ذلك ضمانا لحسن سير العمل في المؤسسة و التقيد بالسياسات الموضوعة و العمل على انجازها و اكتشاف العيوب و النقائص من خلال إتباع إجراءات معينة .

[1] ثابت عبد الرحمن إدريس , جمال الدين محمد المرسى ,الإدارة الإستراتيجية , الدار الجامعية الإسكندرية , 2002 ص 429

[2] ثابث عبد الرحمن إدريس , جمال محمد المرسى , الإدارة الإستراتيجية , مرجع سبق ذكره , ص 430

المطلب الأول: تعريف و أهمية الرقابة الداخلية

❖تعريف الرقابة الداخلية:

تتضمن الرقابة الداخلية عدة تعاريف منها:

-عرفت الرقابة الداخلية بأنها تشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله و ضبط و مراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها و مدى اعتماد عليها و زيادة الكفاية الإنتاجية و تشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.-تعرف الرقابة الداخلية على أنها الجهود المنظمة التي تتم عبر المستويات التنظيمية المختلفة بغرض صياغة النظم ،و ضبطها و معالجة ثغراتها ، أو إتخاذ قرارات بتطويرها ، أنها مجمل التأثيرات عناصر البنيان التنظيمي للبنك و الموارد البشرية و الموارد المدارة لتحقيق أهداف البنك.[1]

التي تم تصميمها لتوفير تأكيد مناسب بفعالبة و كفاءة عمليات التشغيل بإمكانية الثقة في القوائم المالية و بإلتزام القوانين و اللوائح ، وهي عملية تتأثر بمجلس الإدارة ،الأفراد الآخرين ،و يتم تصميمها لاعطاء تأكيد معقول و ليس تأكيد مطلق.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الرقابة الداخلية على أنها "مجموعة الأجهزة المنتقاة من طرف المشرفين على المؤسسة ،والتي يتم تطبيقها على جميع المستويات من طرف المسؤولين من أجل التحكم في الأجهزة موجهة بهدف تزويد المؤسسة بتأكيدات معقولة حول تحقيق العديد من الأهداف المنشودة ".

أهمية الرقابة الداخلية

إن للرقابة الداخلية أهمية كبرى وهي لزيادة و اتساع نطاق الأنشطة و البرامج المختلفة التي تمارسها المؤسسات على اختلاف أنواعها و اشكالها ,مما زاد الرغبة في الحصول على تقييم داخلي لفعالية الإدارة داخل هذه المؤسسات و هذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية، ونقسم هذه الأهمية الى قسمين: **:[2]**

الأهمية للإدارة:

التمكن من إعداد القوائم المالية و توفير القدرة على الاعتماد على المعلومات الواردة فيها

تحقيق كفاءة و فعالية التشغيل

التمكن من الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية

[1] نوال بن عمارة،أبعاد الرقابة الداخلية و أهميتها ،كلية الحقوق ،جامعة ورقلة ،مجلة العلوم والتسيير ،العدد 09،2009 ،ص 151

الأهمية للمراجع:

تعد دراسة الرقابة الداخلية وما نتج عنها من تقدير لخطر الرقابة أمرا هاما للمراجعين في ضوء ما ورد في معايير المراجعة أو التدقيق المتعارف عليها

تعتبر الرقابة نقطة الانطلاق التي يعتمد عليها مراجع الحسابات الخارجي عند إعداد برنامج المراجعة ، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، كما أن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية المراجعة، وإنما يحدد أيضا العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة ، ويوضح أيضا الوقت الملائم للقيام بإجراءات المراجعة، والإجراءات التي يجب التركيز عليها بدرجة اكبر من غيرها، ويجب إن يستمر المراجع الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية حتى يمكنه الإلمام بالأساليب التي تستخدمها المنشاة والى الحد الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن فعالية وكفاءة النظام .وأيضا:

- تحديد مدى الاعتماد على التقرير المالي، حيث يحتمل أن لا تعكس القوائم المالية بعدالة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إذا كانت عناصر الرقابة التي تؤثر في إمكانية الاعتماد على هذه العناصر غير ملائمة
- التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية، إذ يتمثل اهتمام المراجع الرئيسي على الرقابة الخاصة بفئات العمليات وليس تلك الخاصة بأرصدة الحسابات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن دقة مخرجات النظام المحاسبي (أرصدة الحسابات) تعتمد أساسا على دقة المدخلات (العمليات المالية.(وخلال دراسة الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة، لا يتجاهل المدقق الرقابة الداخلية على أرصدة الحسابات

المطلب الثاني:أنواع الرقابة الداخليةو أدواتها

أولا : الرقابة الإدارية :

و تشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية و الإنتاجية ،مع تشجيع الالتزام بالسياسات التي ترتبط مباشرة بالمسؤولية عن تحقيق الأهداف ،مثل الكشوف الإحصائية و الموازنات التقديرية وهي مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية و المالية ، و هي نقطة البداية لتقرير الرقابة المحاسبية على العمليات .

و كما هو واضح أن دراسة و تقييم نظام الرقابة الإدارية كأحد فروع الرقابة الداخلية ، هو جزء هام من عمل المدقق ، إذ أن السياسات و الخطط المستهدفة و المرسومة من قبل الإدارة لها انعكاس مباشر و يؤثر على نتائج الأنشطة ، و على المركز المالي للمنشأة [1].

[1] محمد التهامي طواهر ،مسعود صديقي ، المراجعة و تدقيق الحسابات لإطار النظري و ممارسة التطبيقية ،ديوان المطبوعة الجامعية الجزائر 2003 ،ص89

كما أن وجود أي انحرافات في تطبيق السياسات المرسومة هو دليل قوي على وقوع أخطاء أو تقصير و ربما غش و تزوير ، مما ينعكس على الدقة المحاسبية للعمليات المالية و من ثم على المركز المالي للمشروع , و من هنا يؤثر على رأي المدقق حول مدى تمثيل هذه البيانات بعدالة و صدق المركز المالي للمشروع .

و هي تهتم أساسا بتحقيق أكبر كفاية ممكنة مع ضمان الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية من خلال تطبيق عدة وسائل ، من اهمها :

*موازنة التكاليف المعيارية .

*التحليل الإحصائي .

*دراسة العمال (دراسة الوقت و الحركة) .

ثانيا :الرقابة المحاسبية :

تشمل الخطة التنظيمية و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المعروفة بالدفاتر و السجلات المتعلقة بحماية الأموال و دقتها و درجة الاعتماد عليها .

و يضم هذا النوع وسائل عديدة من أهمها[1]:

*تسجيل العمليات وفقا لنظام القيد المزدوج .

*استخدام حسابات الرقابة .

*استخدام موازين المراجعة الدورية .

*إعداد القوائم المالية وفقا للمبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما .

*إتباع نظام المصادقات سواء مع البنوك أو العملاء .

*وجود نظام مستندي سليم .

* وجود قسم للتدقيق الداخلي يتمتع بالإستقلالية و الحيادية .

ثالثا : الضبط الداخلي[2]:

ويشمل الخطة و جميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس و الضياع أو سوء الاستعمال و يعتمد نظام الضبط الداخلي على تقسيم العمل و السلطة لضبط العمليات اليومية يقوم موظف بتنفيذ عملية مالية ما ،و يقوم آخر بتدقيقها ،و بالتالي يعتبر الضبط الداخلي الجزء الديناميكي

[1] حازم أحمد فروانة ،الرقاب الداخلية، مجلة أفاق العلوم ،العدد السابع عشر ،سبتمبر 2019 ،المجلد 05 ،ص 165-166[1] دكتور علي عماد محمد أزهر ،الية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية ،الاقتصاد و الادارة ، المملك الاردنية ، مجلة اكاديمية للابحاث و النشر العلمي ، اصدار 2020 ،ص 204

[2] حازم أحمد فروانة ،الرقاب الداخلية، مجلة أفاق العلوم ،العدد السابع عشر ،سبتمبر 2019 ،المجلد 05 ،ص 165-166[3] خالد أمين عبد الله , المراجعة و الرقابة في البنوك , دار وائل للنشر ,الأردن , 1998 , ص167 .

لنشاط الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل ،و يوفر دليلا على الدقة و الانضباط ،و يعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على ما يلي :

*تقسيم العمل .

*المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل.

*استخدام وسائل الإطار المزدوجة .

*التأمين على ممتلكات و الموظفين الذين في حوزتهم العهدة .

*تنمية شعور المسؤولية لدى الأفراد داخل المؤسسة .

المطلب الثالث: نظام الرقابة الداخلية

تعريف نظام الرقابة الداخلية :

التعريف الأول:

يعرف النظام بشكل عام بأنه مجموع عناصر متفاعلة تعمل معا من اجل تحقيق ،و يمكن تجزئة كل عنصر في النظام إلى مكونات اصغر باعتباره نظام ،هدف أو مجموعة من الأهداف و هكذا تستمر تجزئة المكونات إلى نظم فرعية أو جزئية ،و على ضوء ذلك يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية بأنه مجموعة مترابطة من العناصر الرئيسية و التي تمثل الأعمدة أو الركائز الأساسية و العناصر التي يتم تصميمها لتحقيق الأهداف المرسومة ،و يتكون النظام الرقابة الداخلية من الأتي :

*المدخلان الرئيسية للنظام و تمثل كافة العمليات سواء مالية أو غير مالية .

*كافة الإجراءات الرقابية و المحاسبية التي ينفذها النظام .

*المعايير و المقاييس التي يقوم عليها النظام و هي عادة معايير مهنية .

*المخرجات الرئيسية و هي على سبيل المثال تقارير الجرد و تقارير الإشراف و تقارير المراجعة الداخلية و التقارير المالية

التعريف الثاني:

عرفت منظمة الخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين الفرنسية نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة الضمانات التي تسعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية ،و الإبقاء على الأصول و نوعية المعلومات ،و تطبيق تعليمات الإدارة و تحسين الأداء ،و يبرز ذلك بالتنظيم و تطبيق طرق و إجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة [1].

[1] خالد أمين عبد الله , المراجعة و الرقابة في البنوك , دار وائل للنشر, الأردن , 1998, ص167 .

التعريف الثالث:

عرفه الاتحاد الدولي للمحاسبين IFACI على انه نظام في المؤسسة و هو يشمل مجموعة من الموارد و محدد و معرف و يضع تحت تصرفه مجموعة من المسؤوليات السلوكيات و الإجراءات و الأعمال التي تتناسب مع خصائص كل مؤسسة ،كما انه يساهم في السيطرة على أنشطتها و يضمن كفاءة استخدام الموارد المتاحة من جهة و يمكنها من الأخذ في الحسبان ،بفعالية و بطريقة مناسبة كافة المخاطر المؤثرة عليها بما فيها التشغيلية و المالية من جهة أخرى[1].

أهداف نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية يسعى إلى تحقيق مجموعة من أهداف ذات أبعاد المحاسبية الإدارية و التشغيلية ,و بالتالي ينعكس أداء نظام الرقابة الداخلية على الشركة أو المؤسسة ككل لكونه يتداخل في مختلف أنشطة الشركة حيث ذكر الكتاب ان أهداف نظام الرقابة الداخلية تتضمن ما يلي [2]:

-حماية الأصول المنشأة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام .

-تحديد المخاطر.

-الرقابة على استخدام الموارد المتاحة .

-زيادة الكفاية الإنتاجية للمنشاة .

-التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها .

-تحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تتضمن انسياب العمل .

وضع نظام للسلطات و المسؤوليات و تحديد الاختصاصات .

-حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها .

[1] محمد النهائي طواهر, و مسعود صديقي , المراجعة و تدقيق الحسابات ,الإطار النظري و الممارسة التطبيقية ,مرجع سبق ذكره , ص84 .

[2] دكتور علي عماد محمد أزهر ،الية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية ،الاقتصاد و الإدارة ، المملك الأردنية ، مجلة أكاديمية للأبحاث و النشر العلمي ، اصدار 2020 ،ص 204 .

المبحث الثالث : نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

أصبحت الرقابة الداخلية بمثابة نشاط تقييمي في المؤسسة بصورة عامة و البنوك بصورة خاص و لهذا يتم وضع نظام رقابة يمتاز بالفعالية و الكفاءة للتمكن من السير الحسن للبنوك.

المطلب الأول :أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية و العلاقة بينهما

إن الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية يأتي نتيجة ظهور إدارة علمية حديثة بمفاهيمها و أساليبها المتطورة في المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة الاهتمام بالنظام الرقابي و من هذه الأساليب نجد ما يلي :

1)–كبر حجم المؤسسات و انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى صعوبة الإطلاع على المؤسسة بالطرق الرقابة الحديثة .

2)-حاجة المؤسسة إلى تحقيق أقصى كفاءة ممكنة عن طريق نظام رقابي يضمن انجاز خطط موضوعة مسبقا وفق المتاحات لديها .

3)-حاجة الأطراف الخارجية للمعلومات الدقيقة عن المؤسسات خاصة الدولة ,و هذا لاتخاذ القرارات مناسبة بشأن الضرائب و أهداف التخطيط على المستوى الوطني .

4)-تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي إلى تدقيق اختياري على اساس اختبار العينات الأمر الذي أدى وجود نظام رقابي فعال ،يحدد المدقق في ضوئه العينة التي يتولى فحصها .

5)-الازدياد الهائل في كمية البيانات و المعلومات المحاسبية بشكل اوجب توافر ضوابط تضمن جودة هذه البيانات

علاقة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية:

يستعمل نظام الرقابة الداخلية عدة وسائل لتحقيق أهداف البنوك و لذلك وجب على هذا النظام عدة إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له و يعتبر تقييم الرقابة الداخلية من المراحل الاساسية التي يقوم بها المراجع و التي يسعى فيها إلى فهم و استيعاب الرقابة الداخلية للمؤسسة .

المطلب الثاني :إجراءات نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

أولا :إجراءات تنظيمية إدارية[1]:

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري من خلال تحديد الاختصاصات ،تقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية بما يضمن فرض الرقابة على كل شخص داخلها , توزيع وتحديد المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسؤول و مدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه ، و إجراءاتأخرى تخص الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعدادها و استخراج المستندات من الأصل و عدة صور و إجراء التنقلات بين الموظفين ،و ضبط

[1] محمد التوهامي طواهر ،اللمراجعة و تدقيق الحسابات ،مرجع سبق ذكره ،ص 45 -47

الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة بحيث لا يترك إلى اي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة المسؤول و نذكر باختصار هذه الإجراءات المتمثلة في : تحديد الاختصاصات ،تقسيم العمل و توزيع المسؤوليات.

ثانيا :إجراءات تخص العمل المحاسبي :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم م بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال ،لذلك بات من الواضح سن إجراءات معينة تمكن من إحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي من خلال التسجيل الفوري للعمليات ،التأكد من صحة المستندات ،إجراءات مطابقة دورية ،القيام بجرد مفاجئ و عدم إشراك موظف في مراقبة عمل قام به ،إن هذه الإجراءات السابقة تمكن من دعم المقومات التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية الفعال ،لذلك سنتطرق إلى أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي في النقاط التالية :

-التسجيل الفوري للمعلومات : حيث يقوم المحاسب بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة بغية تفادي تراكم المستندات و ضياعها .

-التأكد من صحة المستندات : تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات كضمان توفير إرشادات عن كيفية الاستخدام كما يجب استعمال الأرقام المسلسلة عند طبع المستندات و البساطة التي تساعد على استخدام المستند و استكمال بياناته و غيرها.[1]

-عدم إشراك موظف في مراقبة عمله :وجب على نظام الرقابة الداخلية سن إجراء يقضي ذلك ،نظرا لان المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت اثناء المعالجة او التلاعبات الممكن وقوعها و التي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعند حدوث خطأ المحاسب عن جهل للطرف و القواعد المحاسبية فهذا الاخير لا يستطيع كشف خطته و كذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادر عنه ،فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال و يتيح معالجة خالية من خذه الشوائب التي تسيء إلى المعلومات المحاسبية .

[1] محمد التوهامي طواهر ،اللمراجعة و تدقيق الحسابات ، نفس المرجع السابق .

بعد التطرق إلىالإجراءات السابقة سنتناول ألانإجراءات عامة مكملة لها و الاعتماد على جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة ،لذلك سنميز بين الإجراءات التالية [1]:

-التأمين على ممتلكات البنك:

تتبع أهمية الإشراف و الرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة ،و من الحقيقة أن هذه البنوك تخدم عدة فئات يهمها جميعا أن يظل البنك سائرا في أعماله على أحسن وجه سواء إدارة البنك أو جمهور المودعين و جمهور المستفيدين ،و ذلك عن طريق التامين عليها ضد كل الأخطار المحتملة ،سواء كانت طبيعة كالأخطار الجوية التي يتم استبعاد أثرها بالتامين على ممتلكات و التخزين الجيد للمواد و الوثائق لتعزيز التفاعل الذاتي لها سواء بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق فيلجأ البنك في هذا الإطار إلى التامين على ممتلكات ضد أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر.

-التأمين ضد خيانة الأمانة:

في ظل تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية يكون من بين هذه الإجراءات الأخيرة إجراء يخص التامين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها ،أو الذين يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة ،فمن غير المعقول أن يحافظ نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه المرسومة دون إجراء التامين ضد خيانة الأمانة بالنسبة للموظفين السابق ذكرهم ،فمثلا نجد من بين وظائف المسؤول على الخزينة الرئيسية في البنك ،استلام النقد المتجمع لدى أمناء الصناديق الفرعية و جرد الخزينة الرئيسية في نهاية كل يوم عمل و مطابقتها مع القيود الدفترية و بالتالي الأموال المجتمعة لديه مبالغ ضخمة يجب في هذاالإطار التامين عليه ضد خيانة الأمانة التي تكبد البنك خسائر كبيرة و التي قد تؤثر على سيرورتها الطبيعية ،و كذلك الشأن بالنسبة للموظفين الآخرين.

-اعتماد الرقابة:

يستعمل هذا الإجراء في اغلب المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك البنوك ،كونه يوفر ضمانا للمحافظة النقدية ،إذ تتولى أجهزة الرقابة المتخصصة داخل البنك أعمالها بوسائل عديدة منها الرقابة الثنائية و بالضبط الداخلي ضمانا للرقابة الذاتية كل ذلك يتم في قسم الرقابة الداخلية ،حيث يتم استلام القيود و الكشوفات من الأقسام الفنية المختلفة و تدقيقها .

[1] محمد التوهامي طواهر ،اللمراجعة و تدقيق الحسابات ، نفس المرجع السابق .

-إدخال الإعلام الآلي:

إن معظم البنوك تمسك حساباتها بواسطة حاسوب الكتروني ،و هذا بسبب حجم عدد العمليات ،و لتميزه بالسرعة في معالجة البيانات ،كما يخفض نسبة وقوع الأخطاء أثناء المعالجة و إمكانية الرجوع أو استشارة المعطيات بسرعة .

المطلب الثالث:مقومات و طرق تقييم الرقابة الداخلية:

مقومات الرقابة الداخلية :

يجمع الباحثون على انه لا بد من توفر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية السليم لضمان تحقيق أهداف العمليات و الوظائف التي تقوم بها إدارة البنوك ،و تتمثل في :[1]

*هيكل تنظيمي إداري:

يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي منظمة هو أساس عملية الرقابة ،و الهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات و السلطات المختلفة لكافة الإدارات و الأشخاص بدقة و بصورة واضحة و تتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشاة و حجمها و مدى الانتشار الجغرافي لها و عدد القطاعات أو الفروع ،و يجب أن يكون لكل شخص في الهيكل التنظيمي رئيسا يتابعه و يقيم أدائه باستمرار و ضرورة إعداد خرائط تفصيلية لكل قسم مع وجود إمكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف على إعطاء كل فرد واجبات و مسؤوليات محددة .

***نظام محاسبي:**

يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة متكاملة من الدفاتر و السجلات ،و مجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع ،و تصميم لدورات محاسبية مستند تحقق رقابة فعالة ،و يجب ان يراعي في السجل او المستند البساطة و الوضوح حتى يسهل فهمه على من يستعمله .

*الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:

مع مراعاة تقسيم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية ما من أولها لأخرها ،أي باستثنائها و الاحتفاظ بالأصول المترتبة عليها و المحاسبية عنها ،لأن الجمع بين هذه المراحل في يد واحدة يشكل خطرا على المشروع بوجود تلاعب او اختلاس ،لذلك على الادارة توزيع العمل بشكل يضمن لها وجود رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية و ذلك بواسطة ما يحققه موظف آخر و هكذا تقل فرص التلاعب و الغش و الخطأ

***الوسائل الآلية و الالكترونية المستخدمة:**

[1] شدوي معمر سعاد , دور المراجعة الداخلية المالية , مذكرة ماجيستير , علوم التسيير , تخصص مالية المؤسسة , 2009 , ص 96-98

أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط و انجاز الأعمال ،كذلك تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الالكتروني في انجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية و تحليل البيانات و المعلومات سواء بغرض إعدادهاأوالإفصاح عنها و آن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم .

***معايير أداء سليم :**

ان وجود هيكل كفء و عمال ذات قدرات و كفاءات عالية ،لا يعني التخلي عن تواجد معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين ،وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي و تحديد الانحرافات و الإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات .

طرق تقييم الرقابة الداخلية .

يعتبر تقييم الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسية التي يقوم بها المراجع و الذي يسعى إلى فهم واستيعاب نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ،و كذا إعداد برنامج الاختبارات من اجل التحقق من صحة عمل النظام .

و تتمثل طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية في ما يلي:[1]

1-وصف الأنظمة:

قبل حكم على نظام الرقابة الداخلية يكون فهمها من طرف المراجع امرأ حتميا ،من اجل السماح له بالحصول على فهم جيد لمحيط معالجته للمعلومات .

و لا بد على المراجع أن يقوم بسلسلة من الاختبارات للتأكد منأنإجر اءات الرقابة الداخلية تطبق بطريقة مستمرة و فعالية .

2-التحقق من فهم النظام:

بعد إعداد المراجع لخرائط التدفق و الاستبيان ،فانه يتحقق من استيعابه للنظام من اجل تجنب انطلاقه من أسس خاطئة , فخرائط التدفق تسمح للمراجع بان يجد الإجراءات الرقابية الملائمة و من خلال عمله يقوم بالإجابة على كيف تتم عملية الاختبارات ؟ ما هي الإجراءات التي يجب اختبارها ؟ و ما هي الأهمية التي يجب إعطاؤها لهذا الاختبار ؟

[1] شدوي معمر سعاد , دور المراجعة الداخلية المالية , مذكرة ماجيستير , علوم التسيير , تخصص مالية المؤسسة , 2009 , ص 100-103

3-التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية:

ان تقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تحديد طبيعة و توقيت و نطاق اختبارات المراجعة لأرصدة القوائم المالية ,كون نظام الرقابة الداخلية الجيد تنتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها ,فالمراجع لا يمكنه مراجعة جميع القوائم المالية ,و انما يعتمد على أسلوب العينات الإحصائية[1] .

بالإعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية بإستخراجه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بتسجيل الجيد للعمليات) و نقاط الضعف (عيوب يترتب عنها خطر إرتكاب أخطاء و تزوير تستعمل هذه الخطوة في الغالب للاستمارات المغلقة).أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها بنعم أو لا (الجواب بنعم ايجابي ،الجواب بلا سلبي) و عليه يستطيع المراجع في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام و نقاط ضعفه و ذلك من حيث التصور ،أي من ناحية النظرية لنظام محل الدراسة.

4-اخبارات الإستمرارية:

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع و بصفة مستمرة و دائمة.

إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة مع اختبارات الفهم و التطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الاجراءات التي راقبها اجراءات مطابقة باستمرار ولا تحمل خللا.

بحدد حجم الاختبارات بعد الوقوف على الأخطار المحتملة الوقوع عند دراسة الخطوات السابقة لها ، كما يعتبر دليل إثباث على حسن سير خلال دورة و في كل مكان.فيتأكد هذا الأخير من حسن تنفيذ الأجراءات و الإحترام للمبادىء الموضوعة.

5-التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

بالأعتماد على الاختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام و سوء سيره ،عند اكتشاف سوء التطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة هذا بالإضافة الى نقاط الضعف (ضعف التصور)التي توصل اليها عند تقييم الولي لذلك النظام.

بالإعتماد على نتائج المتوصل اليها(نقاط الضعف و نقاط القوة)يقدر المتدخل حوصلة الوثيقة شاملة،مبينا أثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الاجراءات و تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريرا حول المراقبة الداخلية ،يقدمه المراجع الى الادارة ،كما تمثل أحد جوانب الايجابية لمهمته فيسهل أو يصعب فحص الحسابات و القوائم المالية حسب مدى جودة المراقبة الداخلية.

[1] شدوي معمر سعاد , دور المراجعة الداخلية المالية ,مذكرة ماجيستير مرجع سبق ذكره, ص 100-103

إن جودة هذا النظام تجعل المراجع يخفف تدقيقاته و تحرياته المباشرة و أن ضعفه يجعله يتعمق أكثر في ذلك.

يتميز النظام الجيد بتنظيم داخلي جيد ، يظهر ذلك بكل وضوح في مايلي[1]:

-و ظيفة و مسؤولية كل فرد في المؤسسة ، في شكل مكتوب لن كان ذلك ممكنا و مفهوم من طرف الجميع

-نظام يعطي الرخص اللازمة و يراقب لكل العمليات في شكل إجراءات و طرق العمل التي ينبغي اتباعها عند انجاز كل عملية من العمليات التي تقوم بها المؤسسة ،كما يعطي لكيفية معاملتها و إدخالها في نظام المعلومات ، الذي يمثل النظام "النظام الحقيقي للمؤسسة".

فالتقييم النهائي يسمح للمراجع باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة على الرقابة الداخلية ،والشكل فالتقييم النهائي يسمح للمراجع باتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة على الرقابة الداخلية.

[1] شدوي معمر سعاد , دور المراجعة الداخلية المالية , مذكرة ماجيستير , نفس المرجع السابق .

الشكل رقم (1-2) : تقييم نظام الرقابة الداخلية

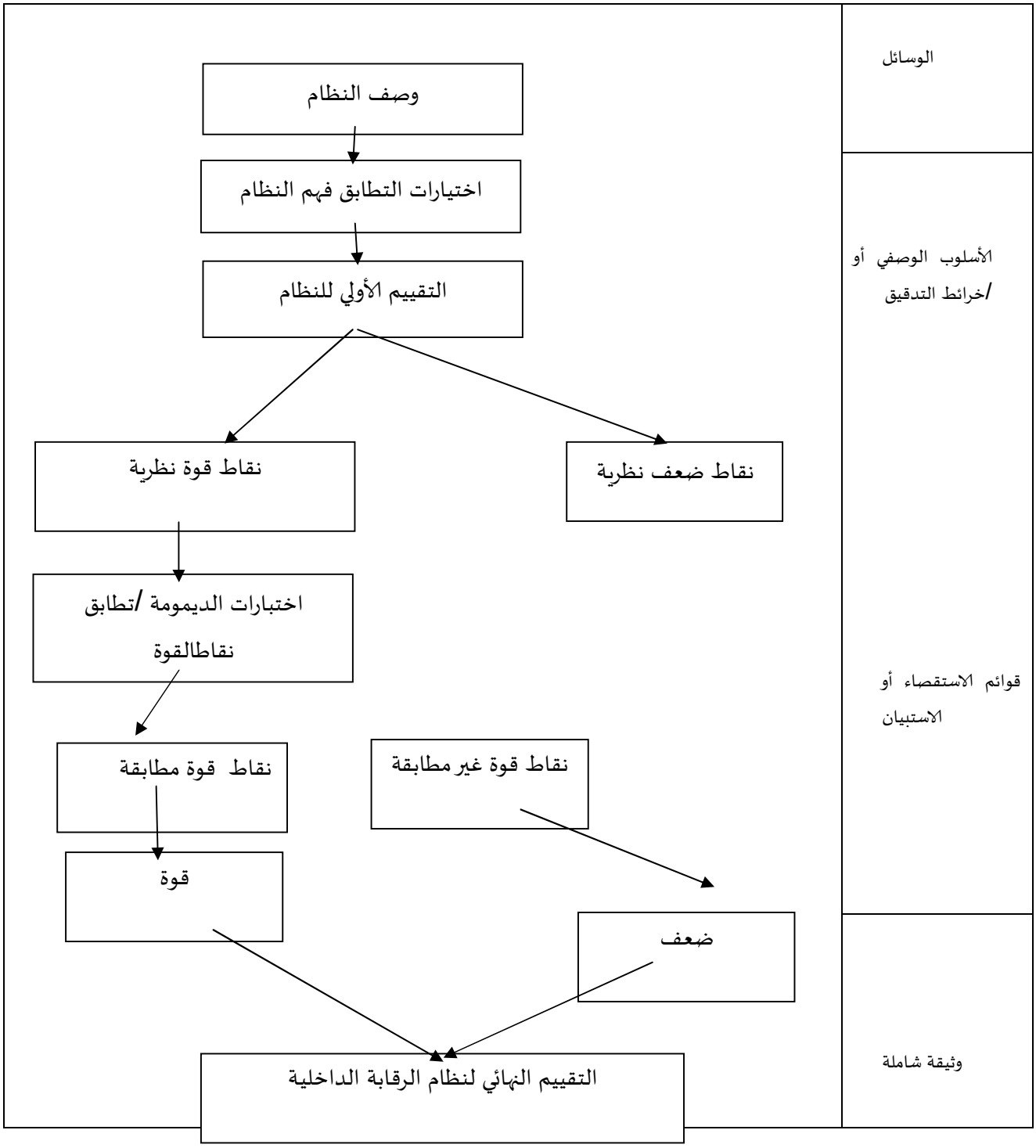

المصدر:شدوي معمر سعاد،دور المراجعة الداخلية المالية ، ، مرجع سبق ذكره، ص121

خلاصة الفصل :

تعتبر البنوك و المؤسسات المالية أداة أساسية و مهمة في بناء الاقتصاد الوطني في أي دولة ، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي ، و من مساهمته إعطاء مؤشرا رئيسيا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة ، و يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مزاولة نشاطها من اجل مواجهة المخاطر و الحد منها ، عن طريق مجموعة من الخطط و الإجراءات التي تستخدمها الإدارة لحماية البنك من المخاطر و تقليل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن ، حيث تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الرقابة الداخلية و أهمية نظام الرقاب الداخلية في البنوك التجارية و من ثم أهم إجراءات و مقومات و تقييم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية .

الفصل الثاني:

التدقيق الداخلي

تمهيد :

لقد أدى التوسع الكبير في الأنشطة الاقتصادية و ازدياد حجم المؤسسات , و انفصال الملكية عن الإدارة إلى ظهور الحاجة إلى أنظمة رقابية لمساعدة المؤسسات في القيام بوظائف ما بكفاءة عالية , أي أن لكل مؤسسة أهداف مسطرة تسعى لتحقيقها ,تحقيق تلك الأهداف يهم بالدرجة الأولى المسيرين و الملاك ... الخ , و من أجل تزويد هؤلاء بالمعلومات التي تفصح عنها المؤسسات , و ذلك من خلال خضوعها للتدقيق من طرف جهة محايدة و هذا عن طريق التدقيق الداخلي , أو المدققين الداخليين , و يعكس التطور الذي شهده التدقيق في المجال المالي و المحاسبي الأهمية التي يتمتع بها هذا الأخير.

كما يعد نشاط التدقيق الداخلي من أهم المكونات التنظيم فهو يؤمن حماي الموارد من الضياع و المؤسسة من الوقوع في الأخطاء كما يعتبر نوعا من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص و تقييم كفاءة الإجراءات ,فهو نشاط يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها .

و تناولنا في هذا الفصل مبحثين ، تمثل الأول في ماهية التدقيق بصفة عامة و المبحث الثاني التدقيق الداخلي بصفة خاصة في البنوك التجارية .

المبحث الأول: ماهية التدقيق

إن التدقيق كمهنة يمتهنها فريق مختص ذو خبرة فنية و كفاءة علمية عالية ,يسعى إلى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بمجال المحاسبة و المالية , كما تتطلب لمهنة التدقيق :شيء يدقق , أداة التدقيق ,القائم بعملية و تحديد المستفيد من نتائج التدقيق , لأن علم التدقيق يمثل مجال متخصص و يرتكز على جمع و تقييم الأدلة و البراهين التي تتصف بالكفاية و الصلاحية ,تساعد المدقق على إبداء رأيه حول مدى صحة و صدق البيانات المالية المقدمة .

المطلب الأول: تعريف و فروض التدقيق

أولا: تعريف التدقيق

التدقيق كلمه مشتقه من الكلمةاللاتينية audit

هوالفحصألانتقاديالمنظمبواسطةالمبادئو المعاييروالقواعدوأساليببغيةالحصول علىأدلةوقرائنإلإثباتلفحصأنظمةالرقابةالداخلية،البيانات،الحساباتالمنبثقةفيالدفاترو السجلاتبهدفإبداءرأيفنيمحايدعنمدىدلالةالقوائمالمالية عنالوضعالماليللمؤسسةفينهايةفترة زمنيةومدىتصويرهالنتائجأعمالالمؤسسةمنربحأوخسارةعنتلكالفترةثمتوصيلتلكالنتائجإلى أطرافالمعنيةوبالتالييشملالتدقيقثالثعناصر

الفحص: فحصالمستندات،السجلاتوالدفاترالخاصةبالمؤسسةللتأكدمنصحةوسالمةالعملياتالتي تمتسجيلها،تحليلها،تبويهاأيفحصالقياسالمحاسبي)الكمي،النقدي(.

التحقيق: هوإمكانيةالحكمعلىصلاحيةالقوائمالماليةالنهائيةكتعبيرسليملنتيجةأعمالالمؤسسةعن فترةزمنيةمعينة.

إنالفحصوالتحقيقوظيفتانمرتبطتانإذتمكناناالمدققمنإبداءرأيهوذلكمنخلالإثبات صورةعادلةلنتيجةالمؤسسةومركزهاالمالي.

التقرير: هوختامعمليةالتدقيقإذهوبلورةحقيقيةلنتائجعمليةالفحصوالتحقيقفيشكلالتقرير يقدمإلىأطرافالمعنيةسواءكانتداخلالمؤسسةأوخارجها.[1]

[1] رهان ، محمد ، 1995 م أنظمة المعلومات الإدارية ، جامعة القدس المفتوحة ، الطبعة أولى ص36

ثانيا: فروض التدقيق:

تمثل الفروض في أي مجال معرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال، ومن ثم فإن إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لحل 1 مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعدنا في إيجاد نظرية شاملة له , و نذكر هنا أهم الفروض[1]:

أ. قابلية البيانات المالية للفحص: من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة التدقيق، فإن لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، فلا مبرر لوجود هذه المهنة، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية وتشمل هذه المعايير:

-الملائمة: وذلك يعني ضرورة ملائمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات المستخدمين المحتملين و ارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها؛

-القابلية للفحص: ومعنى ذلك انه إذا قام شخصان أو أكثر بفحص المعلومات نفسها فإنهما ال بد من أن يصال إلى المقاييس أو النتائج نفسها التي يجب التوصل إليها؛

-البعد عن التحيز: بمعنى تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية؛

-القابلية للقياس الكمي: و هو خاصية يجب أن تتحلى بها المعلومات وأن تكو ن أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية.

ب. عدم وجود تعارض حتمي بين المدقق والمؤسسة: إذ أنه لمن الواضح وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المؤسسة و المدقق[2]، فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي المدقق، وذلك لغرض تقدم المؤسسة ورخائها ومن ثم فهو تستفيد من المعلومات التي تم مراجعتها.

ج. خلو القوائم المالية من أية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية: ويثير هذا الفرض نقطة هامة، و هو مسؤولية المدقق في اكتشاف الأخطاء ولذلك يتطلب من المدقق عند إعداد برنامج التدقيق أن يوسع من اختباراته وأن يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سوف يكتشف كل هذه الأخطاء.

د. وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: ويعني هذا الفرض والذي ورد فيه لفظ (احتمال)أنه و بوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يكون من الصعوبة احتمال حدوث الخطأ ولكن لا يستبعد إمكانية حدوثه فالأخطاء مازالت ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المتبعة.

---

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمد مسري الصبان، شريفة على حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص27.

[2] وليام توماس، أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،

هـ. التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال: ويعني هذا الفرض أن المدققين يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة مختلف القوائم المالية.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق

أولا :من ناحية نطاق عملية التدقيق

التدقيق الكامل :يقصد به التدقيق التي ليس له إطار محدد أو قيود تضعها الإدارة و يشمل هدف هذا التدقيق الكشف عن جميع الأخطاء في المؤسسة .

و يتعين عليه المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة و صحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص و المفردات التي شملتها اختباراته .

و لذلك يناسب هذا التدقيق المنشآت الصغيرة و تلك التي لا تعتمد على الرقابة الداخلية و هذا يعني أن المنشئات الكبيرة عندما تعتمد على هذا النوع من التدقيق فان ذلك يتوقف على متانة و قوة نظام الرقابة الداخلية أو ضعف هذا النظام الذي يعني توسع المدقق في اختباراته .

-2 التدقيق الجزئي:

هو التدقيق الذي يقتصر عمل المدقق فيه على بعض العمليات المعنية , أي وجود قيود على نطاق فحص المدقق.

و يراعي أن الجملة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر.

و في هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق في مجال أو نطاق أو حدود التدقيق المكلف به و لذلك يتطلب الأمر هنا وجود اتفاق كتابي بين حدود التدقيق و الهدف منه , حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت و النتائج التي توصل إليه كي ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في الاتفاق .

و من أمثلة التدقيق الجزئي ما يلي .

-الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من مقوضات و مدفوعات .

-الاتفاق على تدقيق العمليات الآجلة خلال فترة معينة.

-الاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط [1]:.

-الاتفاق على دراسة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها .

[1] احمد حلمي جمعة ،مدخل حديث لتدقيق المحاسبات ،دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن 2010 ،ص 10_ 17

ثانيا: من حيث القائم بالتدقيق:

1-التدقيق الداخلي: يقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة، وذلك من أجل حماية أصول وأموال المنشأة، وتحقيق أهدافها المسطرة مع تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

-2التدقيق الخارجي:غرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي، وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمالها عن الفترة المالية المعنية. ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع. ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل

ثالثا: من حيث الالتزام القانوني:

-التدقيق الإلزامي :هو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به خصوصا على حسابات شركات الأموال (شركات مساهمة...)، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقاريرا بحساباتها الختامية ومراكزها المالية مدققة من قبل مدققي حسابات مرخصين. ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني . **Statutory Audit** ولا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا.

2التدقيق الاختياري :هو الذي يطلب أداءه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني به. وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية ولشركات الأشخاص (التضامن العادية، والتوصية البسيطة، والمحاصة) وقد يكون كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.

رابعا: من حيث توقيت عملية التدقيق: Timing of audit

1-التدقيق النهائي :يكلف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا، و يفقدهذاالنوعمنالتدقيقمزاياالتدقيقالمستمر،وهو تلائمالمؤسساتالصغيرةو المصغرة .[1]

2-التدقيق المستمر :يقوم المدقق بتدقيق الحسابات والمستندات بصفة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمنشأة موضوع التدقيق طوال الفترة التي يدققها، ثم يقوم في نهاية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية

الأنواع المستقلة للتدقيق :

[1] حسني حسني شحاتة، أصول التدقيق والرقابة، دار المشورة، مصر، بدون سنة نشر، ص 22.

تجدر الإشارة هنا إلى أنه نذو

الأنواع لا ترتبط بالموضوع المراد دراسته، لهذا يتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم الأنواع المستقلة للتدقيق التالية :

أ. التدقيق المالي(Audit Financier :

إن تدقيق القوائم المالية هو عبارة عن الحصول على أدلة الإثبات لتوفير تأكيدات بصحة الأرقام الظاهرة في هذه القوائم المالية و اتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي أسس محاسبية شاملة[1]،حيث يقتصر عمل المدقق هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية و إبداء رأيه حوله ،إذ يطلع المدقق في عمله هذا على فحص جل المستندات المبررة ،كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوعا لدراسة و الذي هو مجموعة الضمانات التي تسهم في التحكم في المؤسسة[2]، وانه بتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سلامته و بالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المحاسبية رغم أنه اكتفى بدراسة مقررات العينة فقط .

ب. تدقيق العمليات(Audit opérationnel):

يعرف تدقيق العمليات "بأنهاتدقيق منتظمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية (أو قطاع محدد منها) ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها و ذلك بغرض تحسين الأداء و تحديد الفرص المتاحة لتحسين هذا الأداء و وضع التوصيات اللازمة لذلك أو اتخاذ تصرفات أخرى[3]، و قد قدم المعهد الفيدرالي المالي الكندي لتدقيق العمليات تعريفا أشمل إذ يقول«أن الهدف الأساسي لتدقيق العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة و التخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية , و تقييم النشاطات و تقديم تعليقات و اقتراحات حوله»[4] ,و يتم القيام بتدقيق العمليات (Audit opérationnel)بهدف تحليل الخطر و الانحراف الموجود في الأهداف الموضوعة من طرف مجلس الإدارة ,و العمل على النصيحة بوضع الإجراءات اللازمة لذلك و اقتراح إستراتيجية جديدة [5],و من هذه الأمثلة لتدقيق العمليات :تدقيق النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحساب الآلي و تقييم كفاءته و مدى إمكانية الاعتماد عليه و تقديم توصيات تحسين النظام .

ج. التدقيق الجبائي:

إن الهدف من عملية التدقيق الجبائي هو معاينة صحة الحالات الجبائية للمؤسسة[6] ,و النظر في إمكانية تنويع طرق التسيير العقلاني في المؤسسة بالرجوع إلى النصوص القانونية التي تمنح اقل جباية مفروضة على

---

[1] طارق عبد العال ،موسوعة معايير المراجعة ،الجزء الاول ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،ص 34

[2] Raffegau,Jet all ,L'audit Financier ,Que Sais-Je, Paris ,France, 1994 p 06

[3] طارق عبد العال :مرجع سبق ذكره ،ص 35

[4] Raffegau ,Jet all –OP,Cit,p 11

[5] Alain Mikol ,L'audit Financier ,edition D'organisation ,Paris,France, P1999 10,

[6] Jacque Duhem et Michel Jammes ,Audit et Gestion Fiscale de L'Entreprise ,Edition EFE ,Paris ,France ,1996 ,p 24 .

المؤسسة و النظر في إمكانية الاستفادة منها حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية التدقيق الجبائي[1].

* تدقيق تقوم به مصلحة الضرائب إذ أنها تعمل على تدقيق السجلات المحاسبية للمؤسسة و ما يظهر عليها من معلومات و تسند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة ,

*تدقيق تقوم به المؤسسة هي بذاتها من أجل التسيير الجبائية الخاص بها إذن تعمل على تكليف إما جهة داخلية و المتمثلة في خلية التدقيق الداخلية بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه أو جهة خارجية" مراجع حسابات" و هذا من أجل تسيير المخطط الجبائي للمؤسسة إذ يكتفي هنا المدقق بتدقيق القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية[2].

د. أنواع أخرى للتدقيق: هناك أنواع أخرى للتدقيق حيث كما هو معلوم أن التدقيق يتبع بيئته و من بينها ما يلي :

- **تدقيق الجودة:**هو عبارة عن فحص منهجي مستقل لنشاط و نتائج المؤسسة و هذا بالاعتماد على معايير جودة معينة ليتم إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت هذه النتائج و النشطات تم إنجازها بصفة فعالة , أما مدقق الجودة هو شخص مؤهل يعمل على تدقيق الجودة في المؤسسة و يعمل على تدقيق إدارة الجودة و يتمثل الهدف من هذا الفحص في أن العمليات المنجزة داخل المؤسسة تمت وفقا لمعايير معينة من الجودة أم لم تتم[3]
- **التدقيق الإداري:**يعتبر هذا النوع من التدقيق خطوة مستقلة و موضوعية يتمكن المدقق الداخلي من خلاله من تقييم فعالية القرارات المتخذة من طرف المسيرين كما يسمح باقتراح الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في إطار السياسة العامة و تأمين للإدارة نوعية جيدة من الاستنتاجات و القرارات.[4]
- **التدقيق الاجتماعي:**يعرف البعض التدقيق الاجتماعي بأنه منهج لتوفير البيانات و المعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاجتماعي.

و يقصد بلفظ الأداء الاجتماعي كل ما من شأنه أن يؤثر على رفاهية المجتمع أو طائفة من طوائفه الذي قد يتعارض مع اهتمامات طوائف أخرى ,بمعنى أن التدقيق الاجتماعي يلقى الضوء على أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع ككل و مسؤولياته عن نوع من الصفقات المالية التي تختلف في شكلها و تأثيرها و فرضية وجودها عن الصفقات الاجتماعية [5].

---

[1] محمد عباس،المراجعة الاصول العلمية و الممارسة الميدانية ،مكتبة عين شمس القاهرة ،1981 ،ص 79

[2] Payraveau .P et H. Descottes , Comptabilité et Fiscalité ,Edition Dalloz ,Paris ,France 1994 , p202.

[3] Christoph Villalonga , L'Audit Qualité Interne ,Edition Dunod ,Paris , 2003,p 14.

[4] صلاح ربيعة ، المراجعة الداخلية بين النظرية و التطبيق، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود و مالية ، غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة الجزائر ، 2004 ص 31

[5] محمود السيد الناغي , المراجعة إطار النظرية و الممارسة , مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة , مصر 1992 , ص،298

• **تدقيق الإعلام الآلي:** و هو التدقيق الذي يهتم بالبرامج التسييرية المستخدمة و برامج الخبرة أي تدقيق جميع حسابات الإعلام الآلي التي تستخدمها المؤسسة ,و هذا مع ظهور ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية و الاقتصاد الرقمي ,أصبحت الحاجة إلى هذا النوع من التدقيق أمر لا بد منه لمسايرة التطور الرقمي[1].

•**تدقيق نظم المعلومات:** عملية منهجية منظمة للتقييم و التدقيق و التحقق من أن جميع مكونات النظام قد نفذت طبقا لما هو متفق عليه منذ البداية بين المدقق و عميل التدقيق من حيث المواصفات و التكلفة و القابلية للتطبيق بالإضافة إلى تقديم تأكيد معقول إلى الجهات المعنية بأن الأهداف الموضوعة تم تحقيقها [2]

بالإضافة إلى ذلك يوجد أنواع أخرى حسب الهدف من التدقيق مثل:

-التدقيق التجاري ;

-التدقيق الصحي ;

-تدقيق الموارد البشرية ;

-التدقيق التسويقي ;

-التدقيق البيئي

-تدقيق الأداء ;

تدقيق الطاقة ;

-تدقيق الإنتاج ;

-تدقيق الاستثمار;

المطلب الثالث : معايير التدقيق

إن وجوب وجود معايير من أهم المقومات الأساسية لأي مهنة من أجل أن يعمل الممارسون لها في إطار و يسيرون على نهجها و لتدقيق الحسابات مجموعة من المعايير المتعارف عليها و هي تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية و هي المعايير العامة , معايير العمل الميداني و معايير إعداد التقرير.

أولا : المعايير العامة :

تهتم المعايير العامة للمراجعة بشخص مراجع الحسابات و ذلك لمحورية الدور الذي يلعبه هذا المراجع في عملية المراجعة فهو بلا شك يعتبر أهم مقومات الكيان المهني للمراجعة و تتمثل المعايير العامة للمراجعة فيما يلي :[3]

- معيار تأهيل المراجع.

---

[1]Hugues Angot , Christian Fisher , Baudouin Theunissen , Audit Comptable et Audit Informatique , 2eme Edition , De Boeck , Bruxelles ,1994 , p51 .

[2]جيهان عبد العزيز الجمال , المراجعة في البيئة الإلكترونية , دار الكتاب الجامعي ,الإمارات العربية المتحدة , 2014 ص68 .

[3]عبد الفتاح الصحن،رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، مرجع سبق ذكره، ص:24

- معيار استقلال المراجع.
- معيار العناية المهنية الملائمة للمراجع .

-معيار تأهيل المراجع (محافظ الحسابات):

يقضي المعيار الأول من المعايير العامة للمراجعة المتعلق بتأهيل المراجع بأنه "يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص او أشخاص لديهم التدريب الفني أو الخبرة كمراجع " و على الرغم من أن المعيار قد ركز مضمونه على الجانب المتعلق بالتأهيل المهني للمراجع إلا أنه يفترض أن هناك مطلبا أساسيا قبل ذلك و هو تأهيله العلمي و المهني و لذلك فإنه يمكن القول أن التأهيل المتكامل للمراجع يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية و هي :

_ التأهيل العلمي _التعليم المستمر_التأهيل المهني.

تعريف محافظ الحسابات :

عرف القانون رقم 91-08 المؤرخ في 12 شوال 1411 الموافق ل27 أبريل 1991 يتعلق بمهنة الخبير المحاسبي و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد في مادته 27 , أن محافظ الحسابات يعرف كما يلي :" يعد محافظ الحسابات و تحت مسؤوليته مهنة الشهادة بحصة و انتظامية حسابات الشركة و الهيئات المنصوص عليها في مادته الأولى أعلاه بموجب أحكام التشريع المعمول به" .

ب- معيار الاستقلال:

يقتضي المعيار الثاني من المعايير العامة للمراجعة بأنه " في جميع الأمور المرتبطة بالواجبات المهنية يجب أن يحافظ المراجع أو المراجعون على استقلال في الظاهر و الواقع" و يرتبط الاستقلال بقدرة الشخص على العمل بنزاهة و موضوعية و نزاهة المراجع تتطلب ترفعه على قبول أو السعي إلى أي منفعة يمكن أن تكون قيدا على سلوكه و تحد من قدرته على أداء واجباته المهنية بأمانة أما موضوعية المراجع فتتطلب منه الفصل بين مصالحه الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايدا خلال انجازه لعملية المراجعة بجميع مراحلها و تتبع أهمية هذا المعيار من مدى الثقة و درجة الاعتماد على رأي المراجع الخار جي يتحدد بمدى استقلال و حياد المراجع في إبداء الرأي فالأطراف ذات المصالح و مستخدمي القوائم المالية غالبا ما تكون مصالحهم متعارضة إلى حد كبير و من ثم فهي تحتاج إلى رأي فني محايد عن أحوال المالية للمشروع و من ثم يلجأ المراجع الخارجي باستمرار إلى تدعيم ذلك الا ستقلال حتى لا يفقده مركزه أمام تلك الأطراف ذات المصلحة و لذلك يتعين المراجع أن يبتعد عن تلك المواقف التي تثير الشكوك في درجة الحياد أو الاستقلال الواجب توافرها و من ثم التأثير على درجة الثقة و مدى الاعتماد على الرأي الذي يصدره. [1]

[1] محمد سمير الصيان ، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات،دار الإسكندرية ،2000 ،ص:73

ج-معيار العناية المهنية الملائمة للمراجع :

حيث تبرز أهمية هذا المعيار في حالة المهام التي تحتاج إلة مهارة خاصة من ممارسيها و يعتمد على خدماتها العديد من الأطراف، و هنا على المدقق أن يبذل العناية المهنية الواجبة في جميع مراحل عملية التدقيق وانتهاء في مرحلة كتابة التقرير النهائي و هذه العناية تتطلب مراجعة إنتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم و الأحكام التي يقررها المساعدون ، كما تتطلب عناية لازمة بأوراق عمل المدقق و حصوله على أدلة و قرائن الإثبات الكافية و الملائمة .

ثانيا: معيار العمل الميداني :

يهتم المعيار الفحص الميداني بوضع إرشادات عامة للكيفية التي يمكن أن يتم بها تنفيذ عمليات المراجعة و معايير الفحص الميداني مقارنة بالمعايير العامة للمراجعة تعتبر أكثر تحديا و تشمل على ثلاث معايير و هي :[1]

-التخطيط السليم للعمل و الإشراف على نظام الرقابة الداخلية .

-تقييم مدى إمكانية إعتماد على النظام الرقابة الداخلية .

-حصول على المراجع على الأدلة الكافية و الملائمة .

أ-معيار التخطيط السليم للعمل و الإشراف على نظام :

تنطوي عملية المراجعة بوصفها عملية منظمة على انجاز مهام معينة في توقيتات معينة و بواسطة أشخاص معينين و هو ما يتطلب التخطيط لها تخطيطا سليما و لذلك المعيار الأول للفحص الميداني يقتضي بأنه "يجب تخطيط العمل بدرجة كافية و يجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم " ويتطلب تحقيق هذا المعيار انجاز الأنشطة التالية :

-اكتشاف بيئة المراجعة و وضع خطة العمل .

—الإشراف الملائم على المساعدين و تقييم أدائهم.

-تخصيص المساعدين على مهام الفحص.

ب-معيار تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية :

يقضي المعيار الثاني من معايير الفحص الميداني بأنه "يجب دراسة و تقييم أساليب الرقابة الداخلية المطبقة كأساس للاعتماد عليها و لتحديد مدى الاختبارات المطلوبة و التي سوف تحدد إطار المراجعة "و على ضوء نتيجة التقييم الذي يجريه مراجع الحسابات لنظام الرقابة الداخلية يتحدد نطاق الفحص الذي يجريه و مدى الإجراءات التي يجب إتباعها و طبيعة و مدى عمق أدلة المراجعة الواجب جمعها [2] .

[1] محمد سمير الصيان ، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات، مرجع سبق ذكره ،ص:63

[2] حسين، علي، الساعد، 2001 م، رشاد، نظرية القرارات ألإدارية-مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، أردن ص 41

و من المعروف عمل المراجع الحسابات فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية سيعتمد إلى حد كبير على الحكم و التقدير الشخصي لمراجع الحسابات و حتى يمكن ترشيد حكم مراجع الحسابات في هذا المجال يمكن مراعاة الاعتبارات التالية :

1-الانطلاق من برنامج مبدئي للمراجعة يعكس أعمال المراجعة التي يجب القيام بها بافتراض وجود نظام امثل للرقابة الداخلية و من خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المنشأة محل المراجعة يمكن تحديد مقومات الرقابة الداخلية غير المتوافرة و التي على ضوءها يتم تعديل برنامج المبدئي .

2- بفضل انجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال فريق العمل من المراجعين و بصفة خاصة إذا كان حجم عمليات منشأة العميل ، ذلك انطلاقا من حكم المجموع أفضل من حكم الفرد و يجب في هذه الحالة توحيد الأساليب و المعايير المستخدمة في الحكم على مدى جودة نظام الرقابة الداخلية .

3-بفضل المراجعون الذين يكونون فريق العمل بفحص أحكام بعضهم البعض و ذلك حتى يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من التقارب بين أحكامهم .

ج- معيار حصول المراجع على الأدلة الكافية و الملائمة :

يقضي المعيار الثالث من معايير الفحص الميداني بأنه"يجبالحصولعلىأدلةكافيةو ملائمةمنخلال الفحصوالا حظةوالاستعلامو المصادقاتلتكوينأساسمعقوللإبداءالرأيفيالقوائمالماليةموضع الفحص،دليلالمراجعةعبارةعنمعلوماتيتمالحصولعليهاعنطريقالفحصو الا حظةوالاستعلامو المصادقاتلتوفيرقرينةعلىسالمة) أوعدمسالمة(التصرفاتو الإ جراءاتبنشأةالعميلوذلكبهدفتكوين أساسمعقوللإبداءالرأيالمنيفيمدىصدقوسالمةالقوائمالماليةمحلالفحصويمكنإلىحدماالنظرإلىالمراجعةعلىأنهاعمل يةمنظمةومتكاملةلتجميعأدلة.

يعتبرمنقبيلتجميعأدلةالمراجعةذلكالفحصوالتقييمالذييجريهمراجعالحساباتلنظامالرقابة الداخليةبمنشأةالعميللللتأكدمنإمكانيةالاعتمادعليهولكنمراجعالحساباتلا يمكنهالاعتمادفقطعلى نتيجةالفحصالذييجريهفيهذهالحالةفنظامالرقابةالداخليةقديكونمثاليامنناحيةالتصميمولكنهغير منفذبصورةكاملةفيالواقع،وهومايجعلالنتائجالتيتظهرهاعمليةفحصوتقييمنظامالرقابةالداخلية قرينةلإثباتالعكسيولذلكفانهيجبتدعيمهذهالنتائجبمزيدمنأدلةالتييتمالحصولعليهامنبعض 1 إجراءاتالمراجعةأخرى[1].

[1] حسين، علي، الساعد، 2001 م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية-مدخل نظري وكمي، مرجع سبق ذكره ص 26

ثالثا: معايير إعداد التقرير

تتمثلهذهالمعاييربتوفير أهمالإ رشاداتاللازمةلإ عدادالتقرير. وتحتويهذهالمجموعةعلى أربعةمعاييروهي:

1-إعدادالقوائمالماليةطبقا ً للمبادئالمحاسبيةالمتعارفعليها:

تشيرالمبادئالمحاسبيةالمقبولةبشكلعام (GAAP)إلىمجموعةمشتركةمنالمعاييروالمبادؤالإ جراءاتالمحاسبيةالمقبولةالتييجبعلىالشركاتوأقسامالحساباتإتباعها عندإعدادالبياناتالمالية.

مبادئالمحاسبةالمقبولةعموماهيمزيجمنالمعاييرالرسميةوالطرقالمقبولةعمومالتسجيلالأ حداثالاقتصاديةفيالشركة والإ بلا غعنها.

حيثتعملالمبادئالمحاسبيةالمقبولةبشكلعام(GAAP)علىتحسينوضوحاتصالالمعلوماتالماليةللأ طرافالمستفيدة منخلالالكشوفاتالماليةالتييتمإعدادهامنسنةلأ خرى .

تهدفالمبادئالمحاسبيةالمقبولةبشكلعامإلىضمانالحدالأ دنىمنالاتساقفيالبياناتالماليةللشركة،ممايجعلمنالسهلعلىال مستثمرينتحليلواستخلاصالمعلوماتالمفيدة.

كماتقومالمبادئالمحاسبيةالمقبولةبشكلعامبتسهيلالمقارنةبينالمعلوماتالماليةعبرالشركاتالمختلفة.

ولكيتكتسبالمبادئالمحاسبةصفةالمبدأفانهيجبأنيكونمقبولقبولعامفيالتطبيقالعمليوانيحظىبالتأييدالرسميمنالهيئا تالمنظمةلمهنةالمحاسبة. ومنأهمالمبادئ المحاسبيةالمتعارفعليها :

-مبدأالتكلفةالتاريخية.

-مبدأالإفصاحالتام.

-مبدأالمقابلة.

-مبدأالاعترافبالإيراد.

-مبدأالأهميةالنسبية.

-مبدأالحيطةوالحذر.

-مبدأالثباتفيإتباعالنسق.

-مبدأالموضوعية.

2-إثباتتطبيقالمبادئالمحاسبيةالمتعارفعليها

إضافةإلىالمعيارالأولمنمعايير إعدادالتقريروالمتعلقبانالبياناتالماليةقدأعدتوفقاللمبادئالمحاسبيةالمقبولةقبو لاعاما،فالمعيارالثانييشير صراحتا

علىالمدققأنيبينفيتقريرهفيماإذاكانتالبياناتالماليةتطبقوتستخدمبشكلثابتومتسق.

حيثيكونالمقصودهنا أنالوحدةالاقتصاديةتستمرفيإتباعوتطبيقنفسالمبادئالمحاسبيةالمتعارفعليهاخلالالفتراتالماليةا لمتتالية وذلكلكييمكنعملالمقارناتبينهذهالفتراتبكلسهولةويسر.

يقومهذاالمبدأعليثباتتطبيقالمبادئوالأسسالمحاسبيةالتيتتبعفيالشركةخلالمعالجةالمشاكلالمحاسبيةالتيتواجهالنشا طوتحديدومعرفةنتيجةالنشاطمنربحأوخسارةمنسنةلأخروذلكألنعدمالثباتفيتطبيقالمبادئالمحاسبيةيؤدبشكلمؤ كدإلىاختلافالنتائجمنسنةإلىأخربفعلسببلالمثالفيطريقةاحتسابالاندثار يجبأنتكونطريقةثابتةلاتتغيرمنسنةلأخ روكذالكبالنسبةلتقييمالمخزونو لأنهاينطبقعلىالموجوداتووفقا ً الأخرى.

لهذاالمبدأفإنهيكونعلىالوحدةأنتطبقمعالجةمحاسبيةواحدةعلىجميعالمعاملاتالتيتكونمتماثلةوعدمتغييرهامنفترلأ خرلأمر الذييؤديإلىإمكانيةإجراءالمقارنةبينالقوائمالماليةللفتراتالمختلفة[1].

كذلكأنمبدأالثباتلايعنيأنالوحدةالاقتصاديةلاتستطيعالتحولمنتطبيقإجراءمحاسبيمنسنةإلىأخربولكنيقتصرذلكا لتحولعلىالحالاتالتييثبتفيهاأنالطريقةالجديدةتكونأفضلمنالطريقةالسابقةأيآنالتغييريكونمبرروفيهذهالحالةفإنهي جبعلىالشركةالإفصاحعنطبيعةوتأثيرذلكالتغييرالمحاسبيومبرراتهعلىشكلإيضاحمتمملللكشوفاتالماليةالمعدةعنالفت رةالتيحدثفيهاالتغيير.

كذلكبالنسبةللمدققفهومطالببالاعترافبتقرير هعندمايجدبانهناكتغيرفيتطبيقمبدأمحاسبيوانهذاالتغييرلهتأثير ماد يعلىالكشوفاتالمالية. وانيحددفيفقرةتوكيديهفيتقريرهوانيبينتأثير هذاالتغيير.

3-الإفصاحالمناسب

يعرفالإفصاحالمحاسبيعلىانهعمليةإظهار البياناتالماليةسواءكانتكميةأو وصفيةفيالقوائمالماليةللشركةأو فيالهوامش والملاحظاتوالجداولالمرفقةفيالوقتالمحددوالمناسب،ممايجعلالقوائمالماليةغيرمضللةوملائمةوتساعدالمستخدمفياتخ اذالقراراتالمناسبة.

كذلكيشيرمفهومالإفصاحإلىأهميةشمولالتقاريرالماليةإليهمعلوماتذاتاثرمحسوسعلىمتخذالقرار.

وقدلا يقتصرالإفصاحإلىالحقائقالتيتحدثخلالالفترةبليمتدإلىأ حداثالتيتحصللغايةإعدادالبياناتالماليةالتيكونلها تأثيرجوهريرأيمتخذيالقرار.

[1] حسين ، علي، الساعد، 2001 م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية-مدخل نظري وكمي مرجع سبق ذكره ص 31.

4-إبداءالرأي

يعتبرهذاالمعيارالرابعمنمعايير إعدادالتقريرحيثيجبعلىالمدققفينهايةالعملبالتعبير عنرأيهفيالقوائمالماليةكوحدةواحد ةوذلكمنخلالفحصوتقييممجميعالنتائجالتيحصلعليهاومنثمالخروجبرأيعنمدىعدالةوصدقالبياناتالماليةللشركة. وفيحالةامتناعهعنإبداءالرأيفيأمور معينةفعليهأنيضمنتقريرهالأ سبابالتيأدتإلىذلكوينبغيأنيوضحتقريرهبصورة قا طعةطبيعةالفحصالذيقامبهودرجةالمسؤوليةعنالقوائمالماليةقبلالغير .

المطلب الرابع :أهداف و أهمية التدقيق

أولا :أهداف التدقيق

يقسم المفكرين و الباحثين أهداف التدقيق إلى أهداف تقليدية و أهداف حديثة:[1] :

1-الأهداف التقليدية:

و هي نوعان رئيسية و فرعية

أ-الأهداف الرئيسية:

و تشمل عنصرين هما :

- التحقق من صحة و دقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و مدى الاعتماد عليها .
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي .

ب -الأهداف الثانوية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش .
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش بوضع ضوابط و إجراءات تحول دون ذلك .
- اعتماد الإدارة عليه في تقرير و رسم السياسات الإدارية و اتخاذ قرارات مناسبة حاضرا أو مستقبلا .
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم .
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- تقديم التقارير المختلفة و ملئ الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق .

[1] بوسبعين تسعديت , اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي عل النظام الجبائي الجزائري , رسالة ماجستير , المدرسة العليا للتجارة , الجزائر 2009 , 2010 ص22

2- الأهداف الحديثة أو المتطورة :

- مراقب الخطة و متابعة تنفيذها و مدى تحقيق الأهداف و تحديد الانحرافات و أسبابها و طرق معالجتها .
- تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة .
- تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط .
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع .

ثانيا: أهمية التدقيق :.

تتمثل أهمية التدقيق في اعتباره وسيلة تخص مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمشروع في اتخاذ القرارات و رسم خططها المستقبلية ,خصوصا اعتماد البيانات المحاسبية من قبل جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المشروع مما يدعم الثقة فيها من قبل تلك الجهات التي تتمثل في :

أولا : أدارة المشروع :

تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدم في الرقابة و التخطيط للمستقبل لتحقيق أهداف المشروع بكفاية عالية ,و القرارات المتعلقة بالتخطيط إنما تعتمد اعتمادا أساسيا على البيانات المحاسبية الصحيحة لرسم الخطط و السياسات بشكل محكم و دقيق و ليس هناك من ضمان لصحة و دق البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من قبل هيئة فنية محايدة .

ثانيا : أهمية التدقيق للدائنين و الموردين :

يعتمدون على تقرير المدقق بسلامة و صحة القوائم المالية و يقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي و القدرة على الوفاء بالالتزام قبل الشروع في منح الائتمان التجاري و التوسع فيه و تفاوت نسبة الخصومات التي تمنحها القوة للمركز المالي للمؤسسة[1].

المبحث الثاني : التدقيق الداخلي في البنوك :

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعاتالاقتصادية و أكثرها تأثيرا و استجابة للمتغيرات الاقتصادية المحلية و الدولية , و لهذا فإن عملية التدقيق الداخلي هي بمثابة نشاط أساسي في المؤسسة و هذا لضمان حسن سيرها و العمل على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها .

المطلب الأول : طبيعة و أسس التدقيق الداخلي في البنوك :

أولا : طبيعة التدقيق الداخلي في البنوك :

تعد المصاريف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يرتكز عليه الاقتصاد في جميع الدول ,فقد عرف بيان ممارسة التدقيق الدولي (1006) لعام 1990 الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين البنك بأنه نوع من

[1] بوسبعين تسعديت , اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي عل النظام الجبائي الجزائري , نفس المرجع السابق ص 24

المؤسسات المالية المعترف بها كمصرف من قبل السلطات الرسمية في الدول التي يعمل فيها ,و يمتلك حقا مقصورا عليه باستعمال المصطلح "مصرف "كجزء من اسمه .

و نظرا لتشعب و زيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام و مسؤوليات مراقبة و متابعة الأداء , لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في البنوك حيث إخضاع جميع دوائر و أنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي , دون استبعاد أي نشاط من الأنشطة من نطاق هذا العمل , و فيما يلي أهم الإجراءات الواجب القيام بها ضمن مهام التدقيق الداخلي :

فحص و تقييم مدى فعالية و ملائمة نظام الرقابة الداخلية و أنظمة الضبط الداخلي و التحقق من الالتزام بمهام الرقابة الداخلية .

- تقييم التزام البنك بالسياسات و الضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- تقييم مدى الموثوقية في العمل بما في ذلك الدقة و النزاهة و الشمولية .
- تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية و الإدارية لاتخاذ القرارات .
- تقييم مدى استمرارية و موثوقية نظم المعلومات الإلكترونية .
- التحقق من سير العمل في أقسام و دوائر البنك بالشكل المطلوب الذي يحقق الكفاءة و الفعالية في العمل .

ثانيا : أسس التدقيق الداخلي في البنوك :

لتحقيق أهداف عملية التدقيق و الرقابة على أعمال المؤسسات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية و المالية و المحاسبية كالتالي :

1-الأسس الإدارية :

لمراعاة الأسس الإدارية يجب أن تتوفر الشروط التالية :

-وضوح الأهداف الرئيسية و الثانوية للمصرف .

-تقسيم العمل .

-تطبيق محاسبية المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل .

-تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه .

2-الأسس المالية و المحاسبية :

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية و المحاسبية ,لتحقيق أهداف عملية التدقيق و الرقابة على أعمال المؤسسات البنكية , و أهمها :

- مراقبة السيولة .
- توفير الأمان .
- تعظيم الربحية .

المطلب الثاني :دور التدقيق الداخلي في إعداد أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي بالبنك :

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في البنك لما لها من أثر في تصميم و تطوير نظام الرقابة الداخلية و قياس و تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة ،لذلك كان لها دور فعال في [1]:

أ-المساهمة في وضع الأنظمة الداخلية التالية و مراجعتها دوريا للتحقق من فعاليتها :

-نظام مراقبة العمليات و الاجراءات الداخلية وفقا لدليل العمليات المعمول به

- نظام معالجة التطبيقات المعلوماتية و ضمان الأمان

- نظام ادارة المخاطر و التحكم بها و تقييمها

- نظام تقييم جودة الأصول

- نظام الاسناد الخارجي

ب-الجوانب الواجب مراعاتها لدى وضع أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي :

- واجبات القائمين على ادار المصرف في مجال الرقابة و الضبط الداخلي

- أسس تحديد المخاطر و تقييمها ،لاسيما مخاطر الائتمان و السوق و معدلات الفائدة و السيولة بالاضافة الى المخاطر التشغيلية و القانوني و التحول و التعامل مع المخاطر الأخرى

ج-أساليب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية:

بعد قيام المدقق بالفحص و التقييم المبدئي لنظام الرقابة الداخلية , فإنه يقوم بالدراسة و التقييم التفصيلي لنظام الرقابة الداخلية مركز على الإجراءات الرقابية التي تهدف إلى منع حدوث الأخطاء و المخالفات أو اكتشافها , و في سبيل ذلك يمكن الاعتماد على عدد من الأساليب أهمها :

أسلوب قائمة الاستبيان

أسلوب التفرير الوصفي

أسلوب خرائط التدقيق .

1-أسلوب قائمة الاستبيان :

يعتمد المدقق عل استخدام مدخل الاستبيان (و هو عبارة عن التحري و التقصي بطريقة أو بأخرى , عند القواعد و الإجراءات المتبعة فعلا في تنفيذ العمليات)

بغرض توثيق إجابات العميل على الاستفسارات التي يوجهها للعاملين عن إجراءات الرقابة الداخلية على النشاطات و العمليات المختلفة .

[1] خالد أمين عبد الله , علم تدقيق الحسابات مرجع سبق ذكره ، ص 67.

غير موجودة , فعلى المدقق أن يصمم خرائط بعد أن يكون قد تحصل على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية للعمليات و الوظائف المختلفة[1].و يتم تصميم نموذج الاستبيان بحيث تشير الإجابة (نعم) إلى مواطن قوة النظام , و كلمة (لا) إلى مواطن ضعفه , و من ثم يسهل على المدقق اكتشاف مواطن الضعف من خلال فحص الاستفسارات المقابلة للإجابة بالنفي .[2]

-احتمال نقل الإجابات عن قائمة استبيان السنة الماضية ,كإجابات لها عن العام الحالي تحت التدقيق

-وضع إجابات بنعم أو لا بصورة روتينية بدون دراسة حقيقية للمشاكل التي تبرزها هذه الأسئلة

-كون الأسئلة الواردة بقائمة الاستبيان هي أسئلة عامة و غير مرنة .

2-أسلوب التقرير الوصفي :

تبعا لهذا الأسلوب يقوم المدقق أو مساعديه بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة , و يتم ذلك عن الطريق المقابلات مع المسؤوليين و الموظفين , من خلال الملاحظة و الاختيار و الاستفسار , و كذلك عن المستندات و السجلات المحاسبية و غيرها من الوثائق المستخدمة في البنك لذا فإن التقرير الوصفي يصف و يوضح الإجراءات التي تتبع في أداء كل عملية من العمليات التي يقوم بها البنك , في شكل خطوات متتابعة و متكاملة , أو ما يمكن أن يطلق عليه الدورة المستندية و المحاسبية التي تمر بها كافة العمليات و يتميز هذا الأسلوب بوجه عام في التغلب على الإنقاذ الموجه لأسلوب قائمة الاستبيان , و ذلك من خلال استبعاد الإجابة بنعم أو لا , غير أنه يعاب على هذا الأسلوب بأن هناك صعوبة في تتبع الوصف المطول للإجراءات المتبعة في أداء كل عملية , الأمر الذي يجعلها تتلاءم مع ظروف البنوك [3]

.3-أسلوب خرائط التدقيق :

هو تعبير شكلي لنظام أو مجموعة من العمليات المتتالية يتم تصميمها بغرض و صف تدفق العمل و الذي يمكن من خلاله تفهم المدقق لنظام الرقابة الداخلية بشكل جيد , و تساعد خرائط التدفق المدقق على فهم تسلسل العلاقات بين أوجه النشاط المختلفة و ما يتعلق بها من مستندات أخرى في نظام الرقابة الداخلية و بالتالي تحديد مواطن القوة و الضعف لهذا النظام في ضوء أنواع الأخطاء الجوهرية الممكن حدوثها , و إذا كان من الممكن اكتشافها أو تفاديها عن طريق النظام و خرائط التدفق هذه قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام الإداري و المحاسبي للبنك , و في هذه الحالة على المدقق دراستها و فحصها و اختبارها ,و ذلك يتتبع مسار الإجراءات و المعلومات و اكتشاف أي نقاط ضعف فيها , أما إذا كانت هذه الخرائط

[1] شعبان لطفي , المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة "مبيعات –مقبوضات "," مذكرة ماجستير, تخصص إدارة أعمال , جامعة الجزائر 2003 " ص111

[2] حازم هاشم الآوسي , الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق , الطبعة الأولى , الجامعة المفتوحة طرابلس ,ص242

[3] محمد سمير الصبان , الرقابة و المراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي مرجع سبق ذكره , ص 241

المطلب الثالث : مهام التدقيق الداخلي في البنوك :

من أبرز مهام التدقيق الداخلي ما يلي[1]:

*تقديم نصائح و توصيات للإدارة عن الأمور التي تتطلب إهتمام داخل البنك .

*إعداد خطة عمل سنوية للسير عليها مع التركيز على البنود ذات المخاطرة العالية .

*تصميم جداول زمنية و برامج عملية لكل مهمة تدقيق .

*إعداد تقرير التدقيق و رفعه للإدارة العليا في البنك .

*القيام بمهمات مخصصة بناء على الطلب الإدارة العليا بخصوص مشاكل و مخالفات تتطلب مزيدا من التحقيق .

*المساعدة في تطوير النظم ,و حل المشكلات في بداياتها قبل أن تتفاقم .

[1] محاضرة رقم 05 مرجع سبق ذكره

خلاصة الفصل :

إن ما تم التوصل إليه من خلال هذا الفصل ما هو إلا محاولة لتوضيح مدى فعالية التدقيق عامة و التدقيق الداخلي في البنوك التجارية خاصة , و الذي هو عبارة عن نشاط تقويم مستقل و وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة ,تقوم بنشاط رقابي داخلي و الذي يتمثل هدفه الرئيسي في التأكد من فعالية و كفاءته في البنوك التجارية

و لمدى أهميته في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة جاهدة لتحقيقها , لا بد من إعطاء البنوك أهمية أكبر و قيمة أكثر للتدقيق الداخلي و الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي و تفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي على عملية تسيير البنوك و تفادي المخاطر و الحد من الغش .

كما انه يجب على الإدارة العليا زيادة الاهتمام بتطوير فسم التدقيق الداخلي مثل زيادة عدد العاملين و توفير دورات خاصة بتدريب و تنمية المدققين الداخليين .

الفصل الثالث:

الجانب التطبيقي

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها حول الرقابة بصفة عامة و الرقابة الداخلية في البنوك التجارية خاصة ، كما تطرقنا أيضا إلى التدقيق و التدقيق الداخلي في البنوك التجارية و ضرورة توفرهما في المؤسسة و النشاطات التي يقوم بها البنك .

لذلك سنحاول في هذا الفصل تناول الجانب التطبيقي للرقابة و التدقيق على منح و تسير القروض البنكية ، و ذلك باختيارنا لأبرز البنوك و هو بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم BDL و هذا من خلال التربص حيث سنتطرق إلى العموميات المتعلقة بالبنك من نشأة و تعريف ثم نتناول وكالة مستغانم بالدراسة و كذا الهيكل التنظيمي لها و من ثم دراسة القروض و كيفية اتمام عملية الرقابة و التدقيق على منح القروض .

المبحث الأول : ماهية البنوك

المطلب الأول : البنوك

أولا : تعريف البنوك ودورها :

عرفت البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها منشاة حاصلة على تصريح للقيام بأعمال التصريف يسمى: **Bank Charter** سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية، أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها[1]

كما عرفها المشرع المصري على أنها: " كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور كدفع تحت الطلب أو بعد أجل[2]

حسب هذا التعريف فإن البنوك تنحصر في المؤسسات التي تقبل الودائع، أي أن أي مؤسسة لا تقبل الودائع فهي لا تدخل ضمن البنوك. وبالتالي هذا التعريف يكون أصح للبنوك التجارية أما المشرع الجزائري فقد عرف البنوك على أنها: " أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110إلى 113 من قانون 10/90 المؤرخ في رمضان 1410 هجري الموافق لـ 4أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض."[3]

فمن خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن البنوك هي مؤسسات اقتصادية تتلقى الودائع من شتى عناصر المجتمع سواء كانوا أفرادا أو منشات لتقوم باستثمارها عن طريق تقديم سلفيات مقابل فوائد، أما المصارف الإسلامية فيتم ذلك دون فوائد.

دور البنوك:

تلعب البنوك دورا أساسيا للأعوان الاقتصاديين إذ تمثل الوسيط بين العارضين والطالبين باعتبارها مصدرا رئيسيا للتمويل وتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات، فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات، وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[4]

أولا: دور الرقابة: يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتي تتحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، إذ يعمل جاهدا على عدم إحداث التضخم أو تقليص حجم النقد في البلاد.

ثانيا: دور الوساطة: لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض باختصار الشكل الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك

---

[1] الدكتور خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره ص15

[2] أمينة يوسفي، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المالية، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية 2002-2003، ص3.

[3] د منير إبراهيم الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة 2001ص5.

[4] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، مرجع سبق ذكره ص15.

الوحدات ويشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين استخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات تنتجها تلك الوحدات.

ثالثا: دور الاستثماري:تعد البنوك التجارية من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدمتها المصرفية دون تمييز، فهي تتيح للمدخر ين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم .

ثانيا: بنك التنمية المحلية

أ: تعريفه

يعد من احدث البنوك التجارية في الجزائر تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 الصادر بتاريخ 30 افريل 1985، وهو بنك منبثق عن القرض الشعبي الجزائري CPA تأسس برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري يقع مقره الرئيس بولاية تيبازة و بموجب الإصلاحات التي تبعث 86 أصبح البنك شركة مساهمة مؤسسة عمومية اقتصادية بموجب القانون 88 /101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 خاضع للقانون التجاري .

وهو بنك ودائع، المالك الوحيد للأسهم هو الدولة،و قد ارتفع رأسماله فوصل مليار و 440 مليون دينار في جوان 1996.

يحتوي مقره العام علي 10 مديريات متخصصة و له 15 فرع موزعين علي كامل التراب الوطني لكل فرع عدد من الوكالات

أما عن فرع ولاية مستغانم فقد تأسس عام 1987 له 12وكالة (4 في ولاية مستغانم، 4 في غليزان، 4 في تيارت)، وهو الآن يضم 8 وكالات (4 بولاية مستغانم، 2 بولاية غليزان ، 2 بولاية تيارت) [1].

الشكل (3-1) : تقسيم الوكالات في فرع مستغانم .

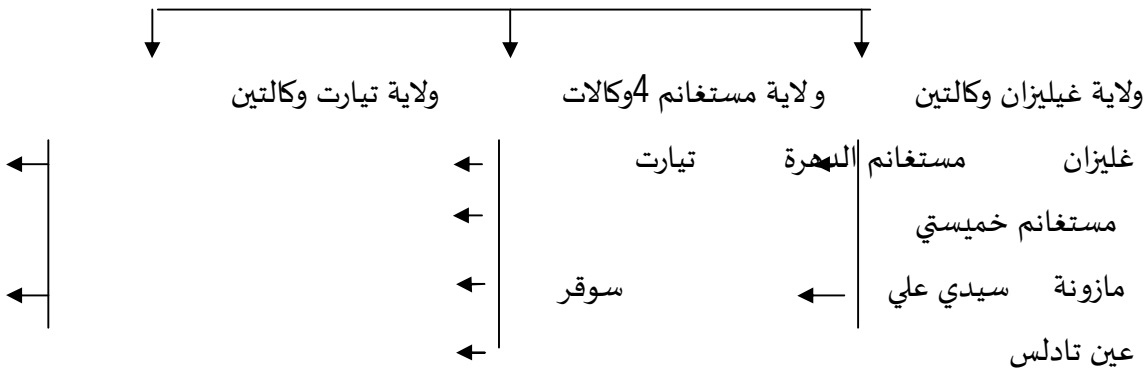

المصدر: بنك التنمية المحلية _مستغانم

[1] من خلال المعلومات المقدمة في التربص في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

ب :عمليات بنك التنمية المحلية :

كأي بنك تجاري تتركز عملياته علي[1]:

-فتح حسابات التوفير، والحسابات الجارية و جلب الودائع .

-تقديم تقديم قروض وسلفيات مختلفة الآجال طبقا للقوانين السارية المفعول.

-تقديم خدمات للهيئات العامة المحلية.

-تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.

-تقديم خدمات للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.

-المساهمة في إعادة هيكلة المؤسسات في العامة

- العمليات التي لها علاقة بالسلفيات مقابل رخصة أو رهن

- عمليات التحويل الخارجي

- بيع وشراء العملات الأجنبية وعمليات الصرف

- تقديم المشورة للزبائن

المطلب الثاني: صلاحيات المديريات أو الأقسام داخل البنك:

تم تنظيم وكالة البنك والتنمية المحليةBDL كالتالي[2]:

مديرية الوكالة: تقع مسؤولية تسيير الوكالة البنكية على عاتق المدير باعتباره الوسيط الدائم عن طريق التزامه بربط المتعاملين الاقتصاديين والبنك وهو سؤول عن تنمية نشاط الوكالة باختبار الوسائل البشرية والمادية الموجودة تحت سلطة مفوض للسلطة من طرف الإدارة العامة هذا التفويض للسلطة يجب أن يكون مرنا لتحقيق أهداف البنك

نائب المدير: في وجود وكالة متوسطة أو كبيرة يتم تعيين مساعدة المدير الذي يقوم بـ: - التسيير الجيد للوسائل البشرية والمادية المتاحة للوكالة.

- مراقبة طبعة المعاملات البنكية وطريقة تقديمها للعملاء.

الوظيفة الإدارية:

هي من أهم المهام النهائية لمدير الوكالة يمكن تفويضها إلى نائب المدير بمساعدة الأمانة الإدارية والتي تتضمن المهام التالية:

- متابعة نشاط العنصر البشري وتوفير الموارد المادية اللازمة لتسيير المهام.
- تنفيذ المهام الإدارية (الاتصالات، مكتب البريد،....)

[1] من خلال المعلومات المقدمة في التربص في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

[2] من خلال المعلومات المقدمة في التربص في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

- تسيير الميز انية الحافية للاستثمار والقيام بالمهام ومتابعة نشاطها.

الوظيفة التقنية:

تعتمد على أمانة الالتزامات التي تقوم بتنفيذ عمليات القرض من خلال خدمات الصندوق التي تضم تسوية الحسابات، الخدمات التجارية الخارجية والتي تقوم على دراسة العقود وملف التصدير والاستيراد بفتح ومتابعة الحسابات بالعملة الأجنبية وتبليغها إلى بنك الجزائر.

وظيفة الاستغلال:

تضمن الحركة التجارية داخل الوكالة الهدف الوظيفة هو:

-تطور دائم للنشاط التجاري بضمان عملاء دائمين للوكالة (الموارد، الالتزامات)

-متابعة الأهداف المسطرة فيما يخص جميع الموارد المالية.

-متابعة الضمانات المقدمة من طرف العملاء.

وظيفة تسيير الأخطار:

يتحمل مدير الوكالة متابعة هذه الوظيفة بدراسة وتسيير القروض الممنوحة لعملاء الوكالة من خلال:

- فرص منح القرض، طبيعة القرض، مردود يته، مدته، ومتابعته وضعية العملاء.

- مديونية المتعاملين مع البنك بالاستعانة بمركز الأخطار للبنك الجزائري متابعة تقديم الوسائل الأساسية التي يحتويها ملف القرض حتى يتم قبوله من طرف البنك.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للبنك

- المديرية العامة: يترأسها المدير العام عندما يعين كرئيس مجلس الإدارة وتتكلف المديرية بالسياسة العامة للبنك (السياسة التجارية)

2- المديريات المركزية:

وتكون على مستوى مقر المديرية العامة، وتتكون المديرية العامة من مديرية مساعدة، لها علاقات وظيفية مع الوكالات والفروع وتترتب هذه المديريات على الشكل التالي:

مديرية المحاسبة

-مديرية المتفشية العامة

-مديرية التنظيم ومراقبة التسيير

-مديرية الإعلام الآلي والتنمية النقدية

-مديرية مراقبة الالتزامات والتعهدات

-مديرية الموارد البشرية

-مديرية الوسائل المادية

-مديرية القضايا القانونية والمنازعات

-مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية

-مديرية الخزينة

- مديرية الإعلام الآلي ونظم المعلومات

- مديرية القرض العقاري والقروض الخاصة

_ مديرية الإنتاج البنكي

- مديرية المراجعة العامة

- مديرية التكوين

- مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة.

3- الفروع: LES SUCCURSALES

ويشمل مجال نشاط هذه الفروع بعض ولايات القطر، وهو وسيط بين المديرية المركزية والوكالة، وهي تتدرج من مديرية شبكة الاستغلال ولها علاقة وظيفية مع مختلف المديريات، وهدف الفروع هو مراقبة وتنشيط مختلف الوكالات التابعة لها.

الوكالة البنكية:

تضم الوكالة خلية متنوعة من المهام لهدف تحقيق الاستغلال البنكي فهي تشكل من هياكل الاستغلال التي تسمح لها بتلبية احتياجات المتعاملين مهما كانت طبيعتهم وقطاع نشاطهم طريقة فعالة بتقديم مختلف الخدمات والمنتجات البنكية التي تتناسب مع نشاطهم.

المديريات الفرعية:

وتكون على رأسها ثلاث ولايات وتمتد سلطتها إلى الوكالات التابعة لها والمتواجدة على مستوى أكثر من ولاية، وتسمى حاليا بمجموعات الاستغلال بمستغانم ورمزها 834 ومقرها بمستغانم وتشرف على ولايات : غليزان، مستغانم، تيارت ولها طابع إداري، وهي تنشق بن المديرية والوكالات التابعة لها.

الوكالات المتواجدة على مستوى ولاية مستغانم:

وكالة مستغانم 423، وكالة عين تادلس 422، وكالة مازونة 434، وكالة تيارت 466، ةكالة السوقر 459، وكالة غليزان 469، وكالة سيدي علي 424، وكالة الدهرة 425 .

و يمثل الشكل الموالي الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية :

الشكل (3-2) : الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية .

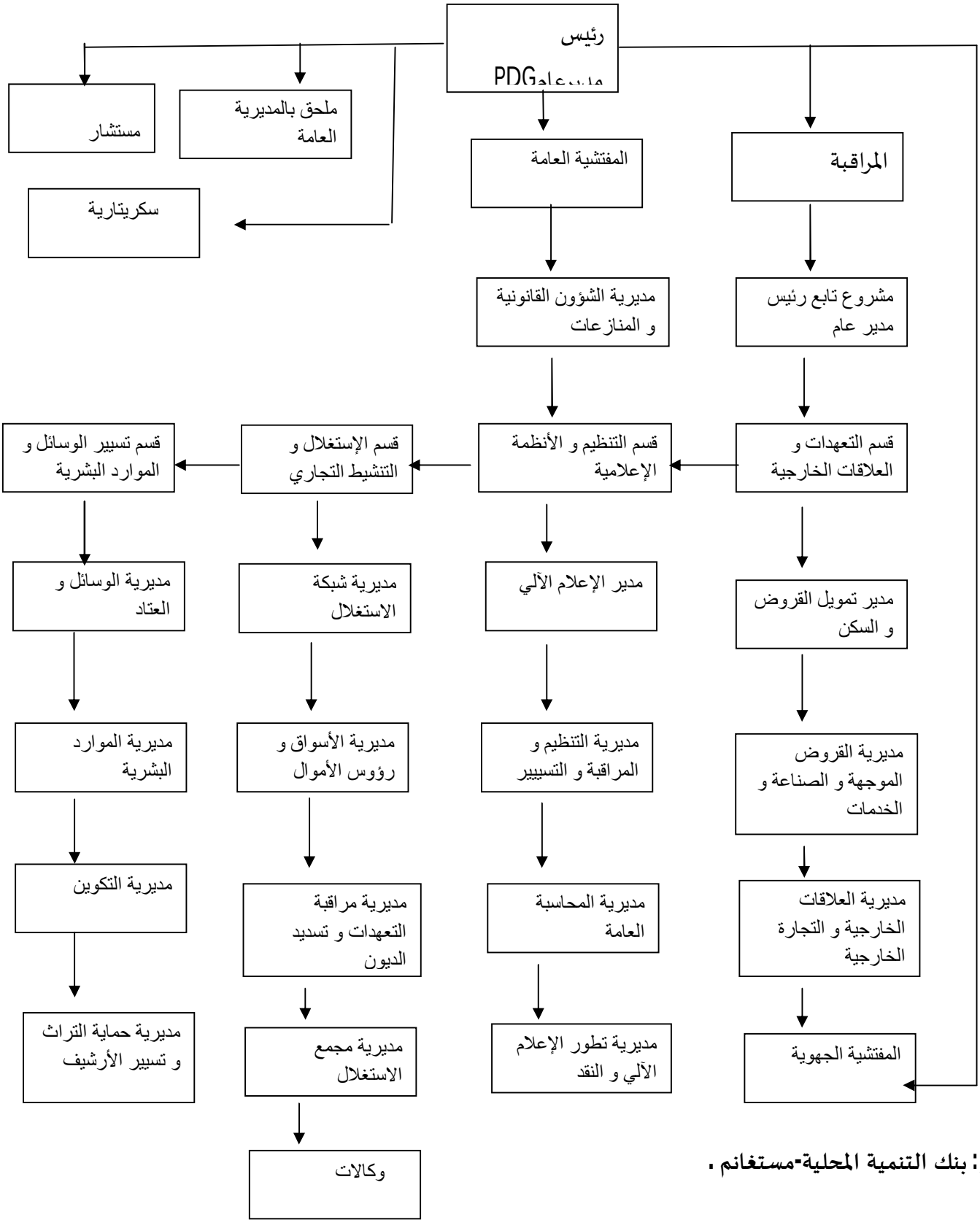

المصدر: بنك التنمية المحلية-مستغانم .

المبحث الثاني : ماهية القروض :

المطلب الأول : تعريف القرض :

هناك عدة تعاريف مختلفة للقروض في مضمونها وفقا لوجهة نظر كل باحث، فالقرض باللغة الانجليزية يعني credit وهو ناشئ عن عبارة credo في اللغة اللاتينية وهي تركيب اصطلاحين card ويعني باللغة السنسكريتية " ثقة ".

Do ويفهم باللغة اللاتينية "أضع".

وعليه فالمصطلح معناه " أضع ثقة "

القرض: هو عقد حقيقي يتحقق بتسليف أموال إلى المستفيد الذي يتعهد بان يدفع له الفائدة المتفق عليها، وأن يعيد بالشروط المتفق عليها بالعقد الأموال التي كان اقتراضها سواء بدفعة واحدة أو بدفعات شهرية أو كل3 أشهر أو6 أشهر.

إن المصارف الأمريكية والانجليزية تستعمل هذا النوع من القرض لتسليفاتها لأجل قصير، إنها تقيد رصيد مدين وأن يعنى بشكل يحمل معه التسديد في المدة المتفق عليها.

إن من حسنات هذا الشكل من القروض أنه يزيد حجم القروض المسلفة وأن يزيد مجموع ميزان المصارف، إذ أن فتح حساب يفسر بقيده رأسا في موجودات المصرف(للسلفة على الزبون)وفي الالتزامات (بزيادة الحساب الجاري للزبون).

إن المصارف عادة لا تستعمل هذا الشكل من التسليفات في الحساب إلا للأشخاص، إنها تفضل إعطاء تسليفاتها على شكل تسهيلات في الحساب أو ضد تقديم سند تجاري وفقا للقاعدة المهنية المستوحاة من حسم الأوراق التجارية.

فالقروض تعرف بأنها:" تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقيف العميل عن السداد بدون أي خسائر".

ويمكن تعريف القرض المصرفي أيضا بأنه:" الثقة التي يوليها البنك لشخص ما، طبيعيا كان أو معنويا، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته احترامه لتعهداته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك (المقرض) من العميل (المقترض) يتمثل في الفوائد والعمولات "[1].

[1] مصطفى رشدي شيعة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ص222. الدار الجامعية، بيروت، 1985

وعليه فلا تعتبر بالضرورة كل عملية ثقة عملية ائتمان، فهذه الأخيرة تتضمن أربعة عناصر:[1]

- **علاقة المديونية:** حيث يفترض وجود دائن هو مانح القرض ومدين هو متلقي القرض.

- **وجود دين أو وجود التزام:** وهو إما المبلغ النقدي الذي يمنحه الدائن **(البنك)** للمدين **(العميل)** أو التزام البنك بالتوقيع أمام طرف آخر لفائدة عميله.

- **الفارق الزمني:** هو الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها، وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري لتمييز عمليات القرض.

- **المخاطرة:** وتتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره، ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين، ولعل هذا من أسباب حصول الدائن على دينه مضافا إليه مبلغ معينا هو الفائدة.

المطلب الثاني : أنواع القروض و أهميتها :

أولا : أنواع القروض :

تعتبر القروض أكر الاستثمارات استقطابا من طرف البنوك التجارية ،نظرا للعائد الناتج عنها ،إذ يمكن تصنيفها هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الاتفاق و كذا القروض من حجم و نوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض .

1-القروض حسب النشاط الاقتصادي:

إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة أنواع تتمثل في [2]:

أ-القرض الاستثماري :هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع و المؤسسات الإنتاجية ،بغرض توفير متطلبات الاستثمار و الإنتاج من عقارات و تجهيزات فنية و من هنا يتضح أنه قرض استثماري طويل الأجل لأن إيراداته تستحق في الآجال الطويلة[3] .

ب-القرض التجاري : يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي و الخارجي ،كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية ،من أجل تمويلها مستلزماتها الجارية كشراء المواد الأولية و دفع أجور العمال... الخ ، زيادة على ذلك يكون هذا النوع على شكل آخر ، حيث تقوم المصارف بشراء السندات و الأسهم المطروحة في السوق و بذلك تساهم في عملية التمويل و عادة ما يكون هذا القرض قصير الأجل .

---

[1] مصطفى رشدي شيعة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي ، نفس المرجع السابق .

[2] د.يحيوش حسين ،مداخلة بعنوان :تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري ، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق ، جامعة منتوري قسنطينة ، أيام 17_19 افريل 2007 .

[3] الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ,ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة ، 1998-2000 ، ص74-76.

ج- القرض الاستهلاكي :نعني به القرض الذي يحصل عليه أفراد المجتمع من أجل إتفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات و غيرها من السلع المعمرة حيث يمكن الحصول عليه بسهولة و طبقا لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية .

2-القرض حسب الفترة الزمنية :

يمكن تقسيمه إلى الأنواع التالية [1]:

أ-القروض طويلة الأجل و المتوسطة :يقصد بها القروض التي تزيد أجال استحقاقها عن سنة واحدة و قد تصل إلى عشرين سنة ، و يمنح هذا النوع لتمويل الأنشطة الرأسمالية كبناء المصانع و المشاريع ذات رؤوس الأموال الثابتة .

ب-القروض قصيرة الأجل :هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية عن سنة واحدة ، و يستغل هذا النوع كثيرا في العمليات التجارية و الزراعية قصيرة الأمد ، كما تمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية ، لأنها ذات عائد سريع و مخاطر أقل ، و يمكن تصنيفها إلى ما يلي :

-القروض العامة :سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية ،ليست موجهة لتمويل أصل معين ، و تتكون من [2]:

-تسهيلات الصندوق.

- السحب على المكشوف .

- قروض موسمية.

- قروض الربط .

-القروض الخاصة : تعتبر غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة , و إنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول و هناك ثلاثة أنواع من هذه القروض نذكرها في ما يلي[3]:

- تسبيقات على البضائع .

- تسبيقات على الصفقات العمومية .

-الخصم التجاري .

ج-القروض بالالتزام : إن القروض بالالتزام أو التوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون ، و إنما تتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى ،أي أن البنك هنا لا يعطي نقود و لكن يعطي ثقة فقط ،و يكون مضطرا إلى إعطاء نقود إذا عجز الزبون الوفاء

[1] د.يحيوش حسين ،مداخلة بعنوان :تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري ، مرجع سبق ذكره .

[2] A. BOUDINOT, et J. C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4ème édition, Paris, 1978, p 245

[3] القاضي أنطوان ناشف و خليل هندي ، موسوعة العمليات المصرفية و السوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان ،ج02 ،2000 ص21 .

بالتزاماته عند التاريخ الاستحقاق ، و في هذا الشكل يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع للقروض بالالتزام نذكرها فيما يلي :

-الضمان الاحتياطي.

-الكفالة.

-المقبول.

3-القرض من حيث نوع الضمان :

يعتبر الضمان الوسيلة الأكثر تأمينا من خطر عدم السداد ، لأنه يسمح للبنك باستلام حقوقه عندما يعجز العميل عن التسديد ، و ينقسم هذا النوع إلى قسمين رئيسيين هما [1]:

أ-القروض بدون ضمانات : عادة ما يقدم للمقترضين المعروفين بجديتهم في التعامل و التزاماتهم بمقتضيات الإنفاق و مراكزهم المالية القوية ، و يمنح هذا النوع في ظروف خاصة إلا أنه في أي حالة لا يجب التوسع في منح هذا النوع حتى لا تتوسع دائرة المخاطر.

ب-القروض بضمانات : معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة و تعرف باسم "ضمانات تكميلية " لأنها تطلب لتكملة عنصر الثقة و يعتبر هذا النوع الأكثر رواجا في الميدان المصرفي .

ثانيا : أهمية القروض :

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك للقروض المصرفية عناية خاصة، يضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من رفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدير وتنظيم ملائم للأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياطات السحب من العملاء.

وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها، كما تساعد القروض الوسطاء وهم تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما نقدا أو لأجل، وباختصار تساعد القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه وكذلك في رخاء المجتمع الذي تخدمه فتعمل القروض على خلق على خلق فرص العمل وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

[1] عبد المعطي رضا ، محفوظ احمد جودة ، إدارة الائتمان ، دار وائل للنشر ، عمان ص108.

وتعد إدارة البنك مسؤولة على سلامة إدارة الأموال المقدمة من طرف المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، وتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة إذ يطلب المساهمين الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ولن يتسنى ذلك إلا بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، وعلى النقيض من ذلك يتوقع المدعمون إتباع سياسية محافظة تضمن لهم سلامة ودائعهم ويعني ذلك سيولة التوظيفات على حساب نقص الإيرادات.

وفي نفس الوقت تتركز مصالح المجتمع في إتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان قصير الأجل لسد الحاجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة، بينما تتوقع بعض الحكومات من البنوك المساهمة في تمويلها بالاكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعبائها المالية المتزايدة، فعلى الإدارة إذن النظر إلى كل هذه الرغبات المتباينة والعمل على التنسيق المستمر بينها حسب ما تراه مراعية اثر ما تتخذه من قرارات على الحالة الاقتصادية السائدة والحالة المالية للبنك، كما تراعي الإدارة الاعتبارات الهامة التي تمليها عليها الأصول المصرفية السليمة وتلك التي تحددها السلطات المالية على النظام المصرفي[1].

المطلب الثالث : مراحل منح القروض و دراسة ملف القروض :

أولا : مراحل منح القروض :

هناك عدة خطوات تتبع لمنح القرض وهي كما يلي

* **البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث انه من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.

* **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم على النماذج والطلبات المعدة لذلك، ويجب أن تكون صالحة لإدخال الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

* **الفرز والتصويت المبدئي:** وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات، حيث يتطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

* **التقييم السابق:** وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير على المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم الشخصي على المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

* **التفاوض:** إن البدائل هي محدد التفاوض التي يجب أن يتم على أساس" أنا أكسب وأنت تكسب " وليس على أساس" أنا أكسب وأنت تخسر".

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص.104

* **اتخاذ القرار والتعاقد:** بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد والتوقيع.

- **سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:** حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

- **استرداد الأموال:** عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.

-**التقييم اللاحق:** والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

- **بنك المعلومات:** ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة في البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.[1].

ثانيا :الوثائق اللازمة في ملف القرض :

- **الطلب الشكلي للقرض:** يحدد في طلب القرض طبيعة القرض، مبلغه، مدته، وغرضه، والضمانات المقترحة، ويجب أن يكون هذا الطلب موقع من طرف مسير المؤسسة.

2- الوثائق القانونية والإدارية: هذه الوثائق تسمح بتعريف المؤسسة الطالبة للقرض والتي تتضمن ما يلي:

- نسخة طبق الأصل للسجل التجاري.
- نسخة طبق الأصل مصادق عليها للوائح الأشخاص المعنويين.

3- الوثائق المحاسبية والجبائية: وتتمثل في:

- الميزانيات المحاسبية وجدول حساب النتائج ثلاث سنوات الأخيرة.
- الميزانيات المحاسبية وجدول حساب النتائج لثلاثة سنوات متوقعة.
- شهادة عدم الخضوع للضرائب لتاريخ حديث.
- شهادة دفع جميع حقوق التأمين لتاريخ حديث.

4- الملفات الاقتصادية والمالية:

- دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- الفاتورة الشكلية أو العقد التجاري.
- كل الوثائق التي تبرر أو تبين النفقات على المشروع.

5- الملفات التقنية:

- رخصة البناء للمشاريع الجديدة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة"، مرجع سابق، ص135، 136.

- البنية المالية وبنية التكاليف.
- المخطط الهندسي والهيكلي للمشاريع الجديدة.

المبحث الثالث : التدقيق و الرقابة على القروض في بنك التنمية المحلية

المطلب الأول : دراسة حالة :

الفرعالأول :تقديمملفالحصولعلىقرض

يقدمالسيد" د "طلبقرضعقاريلتكملةسكنويكونمؤهلللاستفادةمن المساعدةالمالية،حيثعندتقديمالزبونطلبالقرضيذهبعندالمكلفبالقروضللاستفسارحولموضوعالقرض،ومنهالمكلفيعر فنيةالزبونوعندهاتبدأالإجراءات.

الوثائقالإداريةالقانونية:

-طلبخطيللحصولعلىقرضموجهإلىمديروكالةبنكالتنميةالمحلية يتضمنفيهاقيمةالقرض1770000000دج؛

-نسخةأصليةلشهادةالميلاد رقم (22) .

-شهادةإقامةلأقلمن 3 أشهر.

-كشفالضرائبلطلبالقرض.

-نسخةطبقالأصللبطاقةالتعريفالوطنية.

-عقدملكيةالمسكنالموجود.

-التقديرالكميوالكيفيللأشغالالمحققة .

-تقريرخبرةللمسكنالمارد تجهيزه.

الفرعالثاني :دراسةملفالقرض

قبلقبولأورفضطلبالقرضيقومالمكلفبالملفبدراسةطلبالقرضوذلكمنناحية:

أولا :معلوماتأوليةحولالزبون

-معلوماتشخصيةعنالمستفيدمنالقرضوتشملهذهالمعلومات :الاسم،اللقب،مكانالميلاد،العنوان ...إلخ؛وتشملكلاالمعلوماتالتيمنشأنهاالوقوفعلىالدخلالحقيقيللزبونوتخصبالدرجةالأولىالدخلالشهريمضافإليهكل المداخيلالمتعلقةبالسكناتالمملوكة،التعويضات،الفوائدالناتجةعنالادخارأوالاستثمارو تحسممنالمبلغالإجماليكلاالت سديداتالماليةالأخرىكالضرائب،

الاشتراكات،مصاريفالإيجاروالديونالأخرى.

-معلوماتحولالوضعيةالماليةللزبون[1]:

[1] ملحق رقم

تضمالحسابالجاريأوالبنكي(بالعملةالوطنيةأوبالعملةالصعبة)

حسابالادخارالأسهموالسندات،عناوينالبنوكالمتعاملمعها،الممتلكاتالعقارية،الديونالتيفيذمته.

-معلوماتحولالسكن،ثمنالشر اءأوتكلفةالبناءأوالتصليحونوعيةالسكن.

ثانيا :معلوماتأوليةحولالملكية

-وصفالملكية :تموصفالملكيةعلىأساسالموقعالجغر افيوالسكانيالذي

يتواجدفيهلأنهذاالموقعهوالذييحددقيمةالملكية؛

-المحيط :لابدمنإعطاءفكرةواضحةحولالمحيطالذيتتواجدبهاالملكية؛

-الموقع

-التكلفة :ويتمتحديدهاعنطريقجمعمعلوماتمفصلةحولحالةالعقار،

المساحة،نوعيةالعقار،شقةأوفيلا،فيالحالةالأوليجبتحديدعددالغرف

والطابقالمتواجدةبه،أمافيالحالةالثانيةلابدمنإعطاءالتفاصيلحولعدد

الطوابق،عددالغرف،والحديقةإنوجدت؛

القيمةالسوقية :بعدجمعكلالمعلوماتسالفةالذكريقومالموظفالمختص

بإجر اءتحاليلللظروفالاقتصاديةلكييتمكنمنإعطاءالقيمةالسوقيةللملكية

موضوعالدر اسةولوبصفةتقريبيةوهذالمواجهةالمخاطرالمحتملة.

ثالثا :قر ارلجنةالائتمان

تقومهذهاللجنةبمعاينةطلبالقرضبناءعلىالمعطياتالتيجاءبهاالزبونفيملفهوتصريحاتهللمكلفبالقروضالذييعدعضوا

فياللجنةوكذلكالمحضرالمعدمنقبلهحولوضعيةالزبون.

تبدأاللجنةبتعريفالزبون:

الاسمواللقب" :د"

رقمحساب0000000-4

المهنة.: عون أمن

.وكالة سيدي علي 424

طلبالائتمان :يطلبالعميلقرضعقاريبمبلغ1770000000دجلتمويلمشروعه (بناءذاتي.)

رابعا :رأيأوقراراللجنة

بعدحسابمعدلالدينالمصرحبه،أعطتلجنةالائتمانأريإيجابيلقرضعقاريبقيمة17700000دجالضماناتالمطلوبة:

-رهنعقاريمنالدرجةالأولى.

-تأمينالظواهرالطبيعية.

-تأمينعلىالحياة.

-تأمينعلىالإعسار[1].

خامسا :إمضاءورأيلجنةالائتمان

المدير (رئيس اللجنة)	المكلف بالملف
نائب المدير	

المصدر: ملاحق مقدمة من طرف البنك .

بعدقرارلجنةالائتمانيقومالزبونبفتححساببنكيلديوكالة سيدي علي .

الفرعالثالث :اتفاقيةالقرض

يقوممديرالبنكبتحريراتفاقيةبينالبنكوالزبونتتضمنمايلي:

أولا :موضوعالقرض

يوافقبنكالتنميةالمحليةعلىوضعقرضعقاريلصالحالزبونوهذاالأخيريصرح

بقبوله،ويخصصلتمويلعمليةشراء مسكن ترقوي بصيغة البيع على المخطط .

ثانيا :الوثائقالتعاقدية

-اتفاقيةالقرضالحالية؛

-جدولالاستحقاق؛

-عقودالضمانات؛

-عقودتفويضالتأمين؛

-سندأوسنداتلأمرمكتتبة.

ثالثا :مبلغومدةالقرض

يمنحبنكالتنميةالمحليةلوكالةسيدي عليبموجبهذهالاتفاقية،قرضبمبلغ 1770000،00 دج (الأرقام و الحروف) مليون و سبعمائة و سبعون ألف دينار جزائري مدته 24سنة بما فيها 6 أشهر تأجيل ابتداء من تاريخ تعبئة القرض .

ر ابعا :مدةاستعمالالقرض

فيحالةعدماستعمالالقرضفيمدةأقصاها 3 (أشهر)منتاريخالتبليغو 6 (أشهر)فيحالةالقوةالقاهرةالمبينةفإنهذهالاتفاقيةتصبحملغاة .

ولايسمحللمقترضاستعمالالقرضفيحالةظهورأيطارئ.

خامسا :نسبةالفائدة

[1] ملحق رقم02

في حالة الفائدة الغير مخفضة :

فيحالةماإذاكانالمقترضغيرمستفيدمننسبةالفائدةالمخفضة،فإننسبةالفائدةالمطبقةتقدرب.... % للسنة،تسددشهرياوفقالجدولاستحقاقاتكماهومبينفيالحالة12منهذهالاتفاقية.

وتبقينسبةهذهالفائدةمستحقةالأداءلغايةالتسديدالكليللقرض.

تحددنسبةالفوائدعلىمدة5سنوات،وعندانتهاءهذهالمدة،يحتفظالبنكبحقهفي مو اجعةنسبةالفائدةبالرفعأوبالتخفيض[1].

في حالة نسبة الفائدة مخفضة :

في حالة استفادة المقترض من نسبة الفائدة المخفضة ، فإن النسبة المئوية التي تقع على عاتقه تقدر ب 1% سنويا طبقا للمدة 109 من الأمر رقم01/9 مؤرخ في 22-7-2009 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 و المنشور التنفيذي رقم 10/ 87 المؤرخ في 10-03-2010 المحدد لمستويات و كيفيات منح تخفيض نسبة الفائدة على القروض[2] .

إن نسبة الفائدة المخفضة المقدرة ب 01% للسنة تسدد شهريا وفقا لجدول الاستحقاقات كما هو مبين في المادة 12 من هذه الاتفاقية .

يسترجع بنك التنمية المحلية من الخزينة العمومية ، الفرق ما بين النسبة المرجعية المقدر ة ب 06 % و نسبة 01% التي هي على عاتق المقترض .

سادسا: فقدان الاستفادة من نسبة الفائدة المخفضة :

في حالة عدم تسديد المستحقات في أجالها أو الخضوع لعملية إعادة جدولة القرض يفقد المقترض امتياز الاستفادة من نسبة الفائدة المخفضة .

تعود بالتالي جميع الفوائد البنكية على عاتق المقترض بنسبة الفائدة المعمول بها في البنك .

سابعا :المساهمة الشخصية :

يتعهدالزبونللبنكعندإمضاءهذهالاتفاقية و بدون شرط...

أن يدفع في إطار التمويل الذاتي مبلغ 79780000دج سبعمائة و سبعة و تسعون ألف و ثمانمائة دينار جزائري عند إمضاء اتفاقية القرض أو إثبات دفع 10% على الأقل لصاحب المشروع في حالة شراء السكن .

أن يثبت المقترض مبلغ 10% في إطار البناء الذاتي بموجب تقرير خبرة بخصوص تكاليف الإشغال السابق انجازها مع احتساب الأرضية .

يتعهد المقترض ان يقدم تقرير خبرة منجزة من طرف خبير متعاقد مع البنك .

[1] ملحق رقم02

[2] ملحق رقم 03

ثامنا : العمولات و الرسوم :

- عمولة التبليغ و التسيير ...
- عمولة التسيير تقدر ب 150000 دج خمسة عشر ألف دينار الجزائري .
- عمولة تبليغ تقدر ب 5000000 دج خمس ألاف دينار جزائري .
- عمولة الالتزام .

يلتزم المقترض في إطار البناء الذاتي – أشغال التوسيع – التهيئة – و شراء سكن بصيغة البيع على المخطط أن يدفع عمولة الالتزام من مبلغ الدفعة التي لم تستهلك بعد .

في حالة استعمال القرض من طرف المقترض في خلال 90 يوما من تاريخ التبليغ يصبح المقترض معفى من دفع عمولة الالتزام.

-الرسوم .

يتحمل المقترض الرسم على القيمة المضافة على الفوائد المحتسبة على قرض التأمين بالنسبة المعمول بها .

تاسعا :شروط استعمال القرض :

يرخص استعمال القرض بعد استبقاء الشروط التالية [1]:

تقديم المقترض الوثائق المطلوبة لتكوين الملف كاملا .

فتح حساب الشيكات .

فتح حساب الشيكات .

إمضاء الاتفاقية الحالية من قبل المقترض .

دفع مبلغ المساهمة الشخصية للمقترض الشخصية للمقترض – منح التأمين – عمولة التبليغ و التسيير .

الحصول على الرهن العقاري مرتبة أولى عل العقار المراد تمويله في الحصول على الرهن العقاري مرتبة أولى عل العقار المراد تمويله في إطار البناء الذاتي أو التهيئة أو التوسعة أو شراء سكن بصيغة البيع على المخطط .

توقيع المقترض على جدول استهلاك الدين .

إمضاء سند أو عدة سندات لأمر .

عاشرا : تسليم القرض البنكي :

يسلمالقرضالبنكيعلىعدةدفعاتبعدالمعاينةمنقبلخبيرمتعاقدمعالبنكأو صاحبالانجاز،عنحالةتقدمالأشغالوتكونالمصاريفحصر اعلىعاتقالمقترض فيحالةالبناءالذاتي،التهيئة،التوسعةأوشر اءسكن.

[1] ملحق رقم 04

دفعة واحدة مباشرة بين أيدي الموثق المكلف بعملية الشراء و بمهمة تحرير عقد الرهن لفائدة البنك في حالة شراء السكن .

حادي عشر:جدول التسديد :

يعدبنكالتنميةالمحليةجدولتسديدشهريوالذييوافقعليهالمقترضحضوريا

ويتضمنهذاالجدولالقسطالشهريللقرضالعقاريالذييدفعهبمبلغهالرئيسيمعالفوائد،يضافإليهالدفعالشهريلقسطالتأ

مينعلىالحياة.

اثنا عشر: تخصيص القرض:

يلتزمالمقترضعلىوجهالحصر،بتخصيصمبلغالقرضلإنجازالموضوعالمذكورفي

الحالةالأولىمنهذهالاتفاقيةيجوزلبنكالتنميةالمحليةوفيأيوقتشاءمراقبة

استعمالالمقترضللمبالغالمقترضةواتخاذالإجراءاتالتيتراهامناسبةلاسترجاعدينهفيحالةعدماحترامالاتفاقالمبرمبينهما

.

ثلاثة عشر: الضمانات :

لضمانالقرضالممنوح،يلتزمالمقترضبصفةقطعيةومندونشرط،أنيسلمللبنكرهن

عقاريمنالمرتبةالأولىعلىالسكنأوالأرضيةالموجهةلبناءالمسكنأوتوسيعه . إن

الضماناتالمطلوبةمنطرفالبنك،فيحالةقرضعقاريخاصبالبناءالذاتي،

التوسعة،التهيئة،أوشراءسكنبصيغةالبيععلىالمخطط،يجبتحصيلهاقبلتعبئة

القرضوذلكوفقاللشكلالمطلوبمنطرفالبنك

أربعة عشر:كيفية تسديد القرض:

يلتزمالمقترضبأنيسددكلشهرالمبلغالأصليللقرضوكذاالفوائدوفوائدالتأخير،قسطالتأمينعندمايدفعدوريا،العمولات

،المصاريفوالملحقاتوذلكبسحبالمبالغمنحسابهالشخصيالمزودمسبقاوذلكلإلىغايةالتسديدالكليلمجملالدين .

إنالدفعاتالشهريةثابتةوتضمالمبلغالأصلي،الفوائد،قسطالتأمينعلىالحياةوذلكوفقالجدولالاستحقاقالممضيمنطرفا

لمقترض[1].

خمسةعشر :فوائدالتأخير

فيحالةعدمتمكنبنكالتنميةالمحلية،لأيسببكان،مناستردادهدينه،سيكون

لهالحقفيتطبيقزيادةنسبةالفوائدتقدرباثنينبالمائة 2% سنوياتضافإلىنسبة

فوائدالقرض،وذلكابتداءمنتاريخحلولأجلالاستحقاقاتالغيرمدفوعة.

ستة عشر: التسديد المسبق :

[1]ملحق رقم 05

يحقللمقترضأنيقومبالتسديدالمسبققبلالآجالالمحددة،بصفةكليةأوجزئية،لمبلغالقرضالمتبقيوكذاالفوائدالمستحقة،بمافيهاتلكالمتعلقةبفترةالتأجيل،وذلكبعدمرورمدةسنتين.

:سبعة عشر: فيحالةعدمالسدادأوالوفاة:

أولا :فيحالةعدمسدادالمقترضلثلاثةدفعاتمتتاليةيقومالبنكبالخطواتالتالية:

كأولخطوةيقومبنكالتنميةالمحليةبإرسالثلاثةاستدعاءاتمنأجلحضورالمقترضللبنك،وفيحالةعدمحضورهيلجأالبنكللخطوةالموالية وهيبإنذارهعنطريقمحضرقضائي.

وفيحالةماتعذرعليهالدفعيقومبنكالتنميةالمحليةباسترجاععقدالرهنالحيازيمنالمديريةالجهويةللبنكمعالسندلأمروإرسالهللمحضرالقضائيلتنفيذقراربيعفيالمزادالعلني.

ثانيا :فيحالةوفاتهيرسلبنكالتنميةالمحليةشهادةوفاةالمقترضوتقريرالطبيب

الشرعيللتأميناتهذهالأخيرةتقومبتسديدالقرضللبنكتمرفعالرهنعنالعقارلصالحالورثة[1].

و في الأخير يمضى هذا الملف من طرف المقترض و من بنك التنمية المحلية .

و يطلب من المقترض أن يكتب بخط يده قبل التوقيع العبارة التالية :

قرئ و صودق عليه صالح للمبلغ 177000000 دج مليون و سبعمائة و سبعون ألف دينار جزائري بالإضافة إلى الفوائد ، العمولات ، الرسوم ،المصروفات و الملاحق للتذكير[2].

المطلب الثاني : الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي على القروض :

أولا : الرقابة على القروض في البنك :

يمر القرض و الموافقة عليه بعدة مستويات مختلفة للرقابة ، تتمثل في ما يلي [3]:

Le BTG : المكلف بتسيير الضمانات (بالتحقق و التأكد من سلامتها)، و يمضي بالمطابقة و التسجيل .

رئيس مصلحة الضمانات : يعيد التحقق من صحة الوثائق و في حالة التأكد يتم الإمضاء عليها بالمطابقة .

رئيس دائرة الشؤون القانونية : يعيد التحقق و المراقبة للمرة الثالثة لما صادق عليه كل من سبقه و في حالة المطابقة يصادق عليها هو الآخر.

المدير الجهوي : يعتمد ما صادق عليه المسؤوليين السابقين .

قسم القروض : عند التمويل أي ملف قرض يطلب ملف الضمانات المرافق له و لا بد أن يكون مقبولا و معتمدا من المستويات السابقة في حالة سلامة الضمانات و المصادقة عليها مع سلامة ملف القرض يتم الإفراج عن المبلغ المالي المطلوب في حساب الزبون .

دائرة المراقبة : عندما تسحب ملفات القروض و الضمانات تشكل في المستوى السادس للرقابة .

[1] ملحق رقم 06

[2] ملحق رقم 07

[3] المعلومات المجموعة خلال فترة التربص

في حالة تقارير مخالفة ، تواطؤ أو عدم مطابقة الضمانات في ملف ممول ، يعد تقرير من المراقبة الجهوية ،يرفع إلى المفتشية الجهوية فترسل لجنة تعد تقرير مفصل عن الخلل الذي وقع، ثم يرفع إلى الإدارة المركزية للتدقيق ،فيقومون بدورهم بإرسال لجنة عليها لمكان المخالفة لإنجاز تقرير نهائي مفصل و يجدر الإشارة إلى أن موظفي دائرة المراقبة الجهوية يعملون بشكل مستقل عن المديرية الجهوية .

ثانيا : التدقيق الداخلي على القروض في البنك:

هي رقابة تتولى القيام بها أجهزة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، و تتجلى أهميتها من خلال فعالية طريقة أداء نظام الرقابة الداخلية و مقوماته، و لهذه الرقابة عدة أساليب نذكر منها:

- الجرد المادي المفاجئ لخزينة البنك و كذلك التحقق من الموجودات الأخرى.
- التحقق من صحة السجلات والدفاتر المحاسبية.
- التحقق من كفاءة الجهاز الإداري ومدى تطبيق القرارات الصادرة عن الإدارة.
- الزيارات المفاجئة لمختلف مصالح وأقسام البنك للتأكد من السير الحسن للعمل.

ويجب على جهاز الرقابة متابعة الأداء باستمرار والعمل على اكتشاف الثغرات وتصحيح الانحرافات وقت حدوثها، وهي ترتكز على المقومات التالية[1]:

- أن يتم تغير المشرفين على دفاتر الأستاذ ومصلحة الإعلام الآلي من وقت لآخر.
- أن لا يقترب موظفي الخزانة من الحسابات الزبائن.
- الفصل التام بين موظفي دفاتر الأستاذ وموظفي الدفاتر النقدية والمقاصة.
- مقارنة محتويات دفتر النقدية مع ما هو مسجل بدفتر الأستاذ.
- إعطاء الإجازة السنوية لكل موظف دفعة واحدة دون انقطاع، وتعويضه بموظف آخر مؤهل وذلك لمقارنة أداء الموظف الأول مع الثاني.

تجدر الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي هو وظيفة متميزة عن المراقبة الداخلية باعتبار هذه الأخيرة وظيفة أو طريقة عمل ذات طابع وقائي، أما التدقيق الداخلي فهو وظيفة تقدير وتقيم نجاعة أنواع المراقبات الأخرى، بما فيه المراقبة الداخلية ويقوم به شخص من المؤسسة نفسها.

المطلب الثالث :نظام الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في البنوك :

يعتبر التدقيق الداخلي أداة من نظام الرقابة الداخلية يتم من خلالها اكتشاف الأخطاء المتعلقة بالعمليات الحسابية و المالية التي تتم في البنك .

كما أنه وسيلة لقياس العمل للموظفين و التسيير الحسن للبنك ، تحقيق مردودية أداء مالي جيد أي تغطية جميع متطلبات الزبائن ،حيث يساهم التدقيق الداخلي في إعداد الميزانية الختامية للبنك و إعطاء حسابات

[1] عبد الفتاح محمد الصحن، محمود ناجي درويش، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق، ص338.

حقيقية تعكس مدى قدرة البنك على تمويل القروض و المشاريع الاستثمارية ، و بعد التأكد من صحة جميع العمليات و عند وجود خطأ يعلن المصلحة المختصة بهذا الخطأ من أجل تعديله و تصحيحه [1].

خلاصة الفصل :

[1] استخلاص الطالبة من لمعلومات السابقة

بعدما تطرقنا في هذا الفصل إلى كل من البنوك و القروض ، نرى أن للبنك اهمية بالغة في استمرارية تطور الاقتصاد الوطني ، و لكن و لضمان حسن سير هذا التقدم لا بد من تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي في نشاطاته ، و على سبيل المثال في عملية منح القروض .

حيث أن إن مهمة البنوك الأساسية استقطاب المودعين والمقترضين لتستفيد وتفيد المتعاملين الاقتصاديينخاصة أن البنك لا يقدم على رفض الملفات المودوعة لديه إلا نادرا في حلة وجود شك حول عدم إمكانية المقترض من السداد أو ضعف الضمانات و هنا يتجلى دور الرقابة و يستدعي أيضا عملية التدقيق و الرقابة لتفادي أي انحراف . إذ يقوم المدققون داخل المؤسسة البنكية بفحص كل الوثائق والأرصدة وإيجاد تبريراتها ودراسة الأخطار ومدى تلبية رغبة العملاء، وإيجاد الانحرافات للقيام بالتعديلات اللازمة وتوضيح نقائص المؤسسة البنكية.

الخـاتمـة

خاتمة عامة :

تنفرد البنوك التجارية بميزة أساسية، ليس كونها إحدى الأوعية الادخارية أو الاستثمارية الهامة للنشاط الاقتصادي فقط، بل بصفتها الدافع الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية وهذا من خلال نشاطاتها التي لم تعد محصورة في نطاق ضيق من المتعاملين بل أصبحت عملية يومية تشمل قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والمنظمات.

ولتحقيق أكبر مردودية أو ربحية لابد من التسيير المحكم للموارد والاستخدامات خاصة وهي وسط هذا المحيط المالي المتغير، إذ لابد من المتابعة الدقيقة لمختلف العمليات وذلك باعتماد تقنيات مساعدة منها الرقابة والتدقيق مما يضمن السير القانوني من جهة وحفظ وحماية أملاك البنك ونشاطاته من المخاطر من جهة أخرى.

فمن خلال دراستنا هذه حاولنا إبراز الأهمية البالغة للرقابة والتدقيق في البنك باعتبارهما الوظيفتين الرئيستين اللتان تهدفان إلى مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل وجه، لذلك قمنا بإعطاء عموميات حول كل من الرقابة والتدقيق بذكر ماهية كل منها و التعرض إلى علاقة كلا منهم مع البنوك .

ولتعزيز هذه الدراسة النظرية أتبعناها بفصل ثالث خاص بدراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية –وكالة مستغانم ، حيث تطرقنا إلى التعرف بالبنك و وكالة مستغانم و للوصول إلى مبتغى هذه الدراسة تناولنا أيضا كل ما يخص القرض وكيف تكون عملية الرقابة الداخلية و التدقيق الداخلي على هذا الأخير .

إن تدعيم عملية التدقيق في البنك يساعد الاقتصاد ككل كما يساعد المسريين على الاستعمال العقلاني للموارد المالية المتوفرة في البنك وذلك لمعرفة الفجوات وأسبابها ثم الأخذ بالنتائج والتوصيات المقترحة لحماية حقوق الغير وتحسين الأداء لتحقيق الأهداف،

ورغم أن البحث قدأقتصر على مراجعة إحدى العمليات البنكية فقط ومن المؤكد أن المراجعة البنكية تشمل أيضا التدقيق في عناصر الأصول والخصوم للبنك والتأكد من التسيير والتوزيع العقلاني للموارد عبر كل الفروع البنكية وهذا يؤكد أن المراقبة المراجعة يمكنها أن تكون المساعدات الأيمن للمسيرين والمسؤولين في إتخاذ القرارات السليمة.

نتائج اختبار الفرضيات :

تعتبر فرضيات البحث مهمة جدا كونها يتم من خلالها السير في هذا البحث بشكل منضبط و سليم ، و عليه نبرز أهم النتائج المتوصل إليها بعد الدراسة من خلال التالي :

الفرضية الأولى :

الرقابة الداخلية هي خطة محكمة تسطرها المؤسسة تهدف إلى حماية أصولها من السرقة و الضياع و سوء استغلال عن طريق التأكد من المعلومات المحاسبية و الإدارية و من أهم إجراءاتها التأكد من صحة المستندات و الرقابة المزدوجة .

و التدقيق الداخلي هو وظيفة يقوم بها موظفون بعون المؤسسة ، تتمثل في فحص السجلات المحاسبية و التحقق من العمليات المحاسبية و من بين أدواته الاستفسار و أهم وظائفه اكتشاف الاحتيال و التلاعب و تقدم توصيات لتحسين نظام الرقابة الداخلية .

الفرضية الثانية:

القرض هو عقد حقيقي يتحقق بتسليف أموال إلى المستفيد الذي يتعهد بان يدفع له الفائدة المتفق عليها، وأن يعيد بالشروط المتفق عليها بالعقد الأموال التي كان اقتراضها سواء بدفعة واحدة أو بدفعات شهرية أو كل3 أشهر أو6 أشهر

الفرضية الثالثة :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة و من خلال التربص الميداني تم تأكيد فرضية وجود علاقة بين التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية و هي علاقة تكاملية و ذلك راجع لما يقدمانه لبعضهما من أجل إنجاح سيرورة عمل المؤسسة ، يساهم التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية باعتباره أداة من أدوات الرقابة الداخلية و ذلك من أجل الحرص على ضمان الدقة في العمليات ، و محاولة تجنب الخسائر و عليه فان الفرضية الصحيحة و يمكن العمل بها .

و من خلال دراستنا توصلنا إلى بعض النتائج نذكر منها:

نظريا :

الرقابة عملية وقائية تهدف إلى التقليل من المخاطر التي يواجهها البنك أما التدقيق فهو مكمل لعملية الرقابة حيث يساهم في تفعيل نظام الرقابة .

- تعد النشاطات للبنك واختلافها يؤدي إلى وجود المخاطرة مما استدعى وجود رقابة وتدقيق على هذه النشاطات.

اتخاذ قرار التمويل لا يكون إلا بعد دراسة البنك للمشروع وتقييمه.

تطبيقيا :

- وجود مصلحة للرقابة في الوكالة مما يضمن التطبيق السليم للقوانين وتجنب الأخطاء.
- التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلي وذلك حتى يتسنى للمسؤولين التحكم أكثر في نشاطات البنك.
- عدم وجود مصلحة خاصة بالتدقيق داخل المؤسسة مما يؤثر على سلامة و حسن تسيير المؤسسة من الموظفين إلى أعمالهم .

توصيات الدراسة :

- ✓ العمل على نشر ثقافة الرقابة الداخلية بين الموظفين لتفادي الوقوع في الأخطاء مع تقليص فترة تقديم التقرير من طرف المراقب الداخلي.
- ✓ ضرورة تفعيل نشاط التدقيق الداخلي في المؤسسة مما يتيح تدعيم استقلالية المدقق الداخلي .

- ✓ تقييم مستمر للرقابة الداخلية من خلال التدقيق الداخلي .
- ✓ العمل على رفع مستوى نظام الرقابة الداخلية وهذا للتمكن من تقدير المخاطر و التحكم فيها .
- ✓ دعم الموظفين لسياسات و الإجراءات أخذ الوقت الكافي لإنجاز بعض الأعمال دون تسرع للحصول على المعلومات الكافية و بدقة .
- ✓ اهتمام بالعنصر البشري باعتباره الركيزة الأساسية للتدقيق الداخلي و نظام الرقابة الداخلية من خلال اختيار موظفين ذوي المؤهلات العالية و الخبرة و الكفاءة اللازمة .
- ✓ تجنب القروض التي تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة .

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا: الكتب:

1. ثابت عبد الرحمن إدريس، جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002

2. جيهان عبد العزيز الجمال، المراجعة في البيئة الإلكترونية، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2014

3. حازم هاشم الأوسي، الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة طرابلس.

4. حسينعلياالساعد، 2001 م، رشاد، نظرية القرارات الإدارية-مدخل نظري وكمي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، أردن

5. خالد أمين عبد الله، المراجعة والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، الأردن، 1998

6. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات دار وائل للنشر،الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة عمان 2000

7. منير إبراهيم الهنيدي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة 2001.

8. رهانمحمد، أنظمة المعلومات الإدارية، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة أولى، 1995 م

9. عبد العال،موسوعة معايير المراجعة، الجزءالأول، الدارالجامعية، الاسكندرية، مصر

10. عبد الفتاح الصحن،رجب السيد راشد، محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، دار الجامعية الاسكندرية ،1999-2000

11. عبد الفتاح محمد الصحن، محمد مسري الصبان، شريفة على حسن، أسس المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004

12. عبد الكريم ابو مصطفى، الإدارة والتنظيم، المفاهيم والوظائف، طبعة 2001

13. عبد المطلب عبد الحميد، "البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000

14. عبد المعطي رضا، محفوظ احمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان

15. عطاء الله احمدسويلم الحسبان، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية، دار الراية للنشر، الأردن , 2009

16. علي الشريف، الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية مصر، طبعة 2003

17. القاضي أنطوان ناشف وخليل هندي، موسوعة العمليات المصرفية والسوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ج02 ،2000

18. محمد سمير الصبان، الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع 1996

19. محمد سمير الصيان، عبد الله هلال، الأسس العلمية والعملية للمراجعة الحسابات دار الإسكندرية 2000،

20. محمد عباس المراجعة الاصول العلمية الممارسةالميدانية، مكتبة عين شمس القاهرة 1981.

21. محمود السيد الناغي، المراجعة إطار النظرية والممارسة، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة مصر 1992

22. مصطفى رشدي شيعة، "الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985

23. وليام توماس، أمرسونهنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

ثانيا: الرسائل الجامعية:

1. أمينة يوسفي، دور البنوك في التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في المالية، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية 2002-2003

2. بوسبعينتسعديت،أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر 2009 , 2010

3. شدوي معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية، مذكرة ماجيستير، علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة , 2009

4. شعبان لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سونطراك الدورة "مبيعات –مقبوضات " مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجرائر 2003 "

5. صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييروالعلوم التجارية، جامعةالجزائر، 2004

ثالثا: المجلات العلمية:

1. حازم أحمد فروانة، الرقاب الداخلية، مجلة أفاق العلوم، العدد السابع عشر، سبتمبر2019، المجلد 05

2. حسني حسني شحاتة، أصول التدقيق والرقابة، دار المشورة، مصر، بدون سنة نشر طارق

3. يحيوشحسين، مداخلةبعنوان: تسيير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر في ظل اقتصاد السوق، جامعة منتوريقسنطينة،أيام 17_19 افريل2007.

4. دكتور علي عماد محمد أزهر، الية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرفية، الاقتصادوالادارة، المملكةالاردنية، مجلة اكاديمية للأبحاثوالنشر العلمي، اصدار2020

5. الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك , ديوان المطبوعات الجامعية قسنطينة ، 1998-2000

6. محمد النهائي طواهر،ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية –بن عكنون الجزائر، 2003.

7. من خلال المعلومات المقدمة في التربص في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

8. نوال بن عمار أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها، كليةالحقوق، جامعةورقلة، مجلة العلوم والتسيير، العدد 09،2009

خامسا: المراجع بالأجنبية:

1. A. BOUDINOT, et J. C. FRABOT, Technique et pratique bancaires, 4ème édition, Paris, 1978
2. Alain Mikol ,L'audit Financier ,edition D'organisation ,Paris,France,1999,P10
3. Christoph Villalonga , L'Audit Qualité Interne ,Edition Dunod ,Paris , 2003
4. Hugues Angot , Christian Fisher , Baudouin Theunissen , Audit Comptable et Audit Informatique 2eme Edition , De Boeck , Bruxelles ,1994
5. Jacque Duhem et Michel Jammes ,Audit et Gestion Fiscale de L'Entreprise ,Edition EFE ,Paris ,France
6. Payraveau .P et H. Descottes , Comptabilité et Fiscalité ,Edition Dalloz ,Paris ,France 1994
7. Raffegau,Jet all ,L'audit Financier ,Que Sais-Je, Paris ,France, 1994

الملخص

إننجاحالبنوكواستمراريةحسنتسييرهايتطلبمساعدهمجموعهمنالأطرافداخلالمؤسسةلاسيماالتدقيقالداخليوالرقابة الداخليةوهيتكتسيأهميةبالغةفيالبنوكالتجاريةمنخلالالدورالهامالتيتلعبهلتحقيقالأمنوالسلامةالبنكية،ونزاهةومصد اقيةالمعلوماتالمالية،وكذلكتلكالمتعلقةبالتسييروالمحاسبة،أملالتدقيقالداخليفهويهدفلتأديةخدماتالتوكيدوالأنشطة الاستشاريةالمختلفةوجدلتحسينوإضافةقيمةللعملياتفيالبنك .وهويساعدالمؤسسةفيتحقيقأهدافها .وهومنالوظائفالأساسيةالتيتعتمدعليهاالإدارةالعلياومختلفالمصالحوالأقسامكمصدرللمعلوماتوالبياناتالتيتتميزبالجو دةوالمصداقية.

كمااشرنابهذهالدراسةإلىدوركلمنهمافيعمليةمنحالقروضوكيفيةإتباعهاوالرقابةعليهاوذلكلتفاديالوقوعفيأيخللأوخطر مهماكانتنوعهوذلكمنخلالا عتمادناعلىمجموعةمنالمراجعالخاصةبالموضوع.

أماالدراسةالميدانيةفهيعبارةعناسئلةحولكيفيةسيرعمليةالرقابةالداخليةوالتدقيقالداخليمعمراقبةفيبنكالتنميةالمحل ية-مستغانم.

وتوصلناإلىأننظامالرقابةالداخليةيعدأحدالعواملالأساسيةفينجاحالمؤسسة,وكذاالتدقيقالذيهومكملله.

الكلمات المفتاحية :

البنوك – التدقيق الداخلي الرقابة الداخلية- القروض–بنك التنمية المحلية

Résumé

Le succès des banques et la continuité de leur gestion nécessitent l'assistance d'un groupe de parties au sein de l'institution, notamment l'audit interne et le contrôle interne, qui est crucial pour les banques commerciales en raison du rôle important qu'elles jouent pour assurer la sécurité et la sûreté des banques ainsi que l'intégrité et la crédibilité des informations financières, ainsi que celles liées au fonctionnement et à la comptabilité, l'audit interne vise à fournir divers services d'assurance et diverses activités de conseil visant à améliorer et à ajouter de la valeur aux opérations de la Banque. Il aide l'organisation à atteindre ses objectifs. C'est l'une des fonctions de base dont la haute direction et divers ministères et intérêts dépendent comme source d'information et de données de qualité et crédibles.

Nous avons également évoqué le rôle de chacun dans le processus d'octroi des prêts et la manière dont ils sont suivis et contrôlés afin d'éviter tout déséquilibre ou risque de quelque nature que ce soit en s'appuyant sur un ensemble de références sur le sujet.

L'étude de terrain est une question sur la façon dont le processus de contrôle interne et d'audit interne avec un observateur à la Banque locale de développement (LDB-M) se déroulera.

Nous avons constaté que le système de contrôle interne est l'un des facteurs clés du succès d'une organisation, et la même vérification le complète.

Mots clés: Banques - Audit interne - Contrôle interne –Crédits- Banque locale de développement

Summary

The success of banks and the continuity of their management requires the assistance of a group of parties within the institution, especially internal auditing and internal control, which is crucial in commercial banks through the important role they play to achieve bank security and safety and the integrity and credibility of financial information, as well as those related to operation and accounting, the internal audit hope is aimed at performing various assurance services and advisory activities found to improve and add value to the Bank's operations. It helps the organization achieve its goals. It is one of the core functions on which senior management and various interests and departments depend as a source of information and data that is quality and credible.

We have also referred to each other's role in the process of granting loans and how they are followed and controlled in order to avoid any imbalance or risk of any kind by relying on a set of references on the subject.

The field study is a question about how the internal control process and internal audit with an observer at the Local Development Bank (LDB-M) will proceed.

We found that the internal control system is one of the key factors in an organization's success, and the same audit complements it.

Keywords: Banks - Internal Audit - Internal Control –Credits- Local Development Bank

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

BANQUE DE DEVELEPEMENT LOCAL
Agence : SIDI ALI 424

Annexe n°1
Circulaire N°08/2004 : Fascicule des actes de garanties

RECUEL, CONTROLE, ET CONSERVATION DES ACTES DE GARANTIES

25 01
N° 126

BORDEREAU DE TRANSMISSION DE GRANTIES POUR EXAMEN ET CONSERVATION (1)
Direction Régionale d'Exploitation de : MOSTAGANEM

• Autorisation de crédit de : **IMMOBILIER.** N° du
Ou référence de notification d'accord de financement lorsque l'autorisation de crédit n'a as été encore établie ou reçue par l'agence Sidi Ali 424

DIRECTION REGIONALE D'EXPLOITATION 834
27 OCT. 2022
COURRIER ARRIVEE
6418

DIRECTION RÉGIONALE D'EXPLOITATION 834
30 OCT. 2022
COURRIER DÉPART
5685

• NOM ET PRENOM(S) : DERRER MOULAY
• OU RAISON SOCIAL :SIDI ALI – W- Mostaganem
• N° DE COMPTE : 00424000000 4836 .N° DU DOSSIER :

Nous vous transmettons ci joints les actes de garanties ci-dessous référencés :

N° D'ORDRE	NATURE DE LA GARANTIE	MONTANT COUVERT PAR LA GARANTIE	ECHEANCE DE LA GARANTIE	OBSERVATION DU SERVICE JURIDIQUE DU LA DIRECTION REGIONALE D'EXPLOITATION
01	Hypothèque	2.967. 800,00	053 1762	ACTE REGULIER ET CONSERVE
02	Dele Ass SAPS	1770 000,00	053 1764	CONSERVÉ
03	Del Ass CAT NAT	1 770 000,00	053 1763	CONSERVÉ
04	Del Ass SGCI	1770 000,00	053 17 65	CONSERVÉ

Le présent bordereau est établi en cinq (05) exemplaires répartis comme suit :

- 1 exemplaire – accusé de réception à l'agence.
- 1 exemplaire - apr
- 1 exemplaire - ap
- 1 exemplaire – ap
- 1 exemplaire- doit

Nous vous demandon
Pour leur régularisatic
Pour la bonne règle, nous en accuser réception sur l'un des exemplaires reçus.

redit,
ontrôle des engagements
uridique.
art des observations utiles en nous retournant le cas échéant les actes arréguliers.

Sidi Ali ,le 25/10/2022
Cachet et signature du directeur d'agence

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

اتفاقية القرض العقاري

تم فيما بين المتعاقدين أدناه،

السيد: تابتي محمد بصفته **مدير وكالة سيدي علي 424** الكائنة **بسيدي علي** شارع **أول نوفمبر 1954** باسم و لحساب بنك التنمية المحلية، ، شركة مساهمة برأسمال قدره . 36.800.000.000 دج، تلي تسميته –البنك- مقره الرئيسي ب 05 ، شارع قاسي عمار سطاوالي المقيد في السجل التجاري تحت رقم 00ب 14054 و المعرف جبائيا تحت رقم 000016001405493.

وبموجب التفويض المعطى له من طرف السيد **بلعيد رشيد الرئيس المدير العام،**

من جهة ،

و :

1-المقترض

السيد (ة):
المزدادة(ة) **بتاريخ**: 1975/09/13 بسيدي علي لاية مستغانم .
العنوان الحالي : حي 30 مسكن بن طاطة عفيف - سيدي علي - مستغانم.
عنوان العقار موضوع التمويل : حي50 مسكن تساهمي - سيدي علي .
بطاقة التعريف الوطنية / رخصة السياقة (*) رقم : 109774437 **بتاريخ 2018/06/24**
عن بلدية سيدي علي –مستغانم.
ابن (ة) : شارف و حسوني حليمة
صاحب الحساب المصرفي رقم 00424000000 مفتوح لدى وكالة سيدي علي **424**

الذين اتفقوا على مايلي :

المادة 1 : موضوع القرض

يوافق بنك التنمية المحلية على وضع قرض عقاري لصالح السيد **درار مولاي** الذي صرح بقبوله **لقرض بنكي** يخصص لتمويل **عملية شراء مسكن ترقوي بصيغة البيع على المخطط.**

المادة 2 : الوثائق التعاقدية

-اتفاقية القرض الحالية
-جدول الاستحقاق.
-عقود الضمانات.
-عقود تفويض التامين.
-سند أو سندات لأمر مكتتبة.

المادة 3 : مساعدة الصندوق الوطني للسكن CNL.

إن المساعدة للحصول على الملكية رقم27121975000750 الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للسكن للمقترض (CNL) (المقترضان) **بقيمة** 400.000.00 د ج (بالاحرف و الأرقام) اربعمائة ألف دينار جزائري ،سوف تأتي زيادة على القرض الممنوح والمساهمة الشخصية. بجب إثبات هده الدفعة قبل منح القرض البنكي.

المادة 4 : مبلغ و مدة القرض

يمنح بنك التنمية المحلية بموجب هذه الاتفاقية قرض بمبلغ 1.770.000،00 دج مليون وسبعمائة وسبعون ألف دينار جزائري، مدته أربع و عشرون (24) سنة بما فيها (06) ستة أشهر تأجيل ابتداء من تاريخ تعبئة القرض.

المادة 5 : مدة استعمال القرض

في حالة عدم استعمال القرض في مدة أقصاها ثلاثة 3 أشهر من تاريخ التبليغ و ستة 6 أشهر في حالة القوة القاهرة المبينة فان هذه الاتفاقية تصبح ملغاة.

-لا يسمح للمقترض استعمال القرض في حالة ظهور أي طارئ يمكن ان يودي حالا او لاحقا إلى تهاون مما يجعل القرض المقدم للمقترض مستحق الأداء فورا.

المادة 6 : نسبة الفائدة

-نسبة الفائدة الغير مخفضة

في حالة ما إذا كان المقترض غير مستفيد من نسبة الفائدة المخفضة فان نسبة الفائدة المطبقة تقدر ب ..... % للسنة تسدد شهريا وفقا لجدول استحقاقات كما هو مبين في المادة رقم 12 من هذه الاتفاقية. و تبقى هذه الفائدة مستحقة الأداء لغاية التسديد الكلي للقرض.

تحدد نسبة الفوائد على مدة 5 سنوات و عند انتهاء هذه المدة يحتفظ البنك بحقه في مراجعة نسبة الفائدة بالرفع أو التخفيض و ذلك حسب شروط البنك المعمول بها.

-نسبة الفائدة المخفضة

في حالة استفادة المقترض من نسبة الفائدة المخفضة ،فان النسبة المئوية التي تقع على عاتقه تقدر ب 01 % سنويا طبقا للمادة 109 من الأمر رقم 01/9 مؤرخ في 2009/07/22 المتضمن لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 و المنشور التنفيذي رقم 87/10 المؤرخ في 2010/03/10 المحدد لمستويات و كيفيات منح تخفيض نسبة الفائدة على القروض.

إن نسبة الفائدة المخفضة المقدرة ب 01% (واحد بالمائة) للسنة تسدد شهريا وفقا لجدول استحقاقات كما هو مبين في المادة 12 من هذه الاتفاقية.

يسترجع بنك التنمية المحلية من الخزينة العمومية، الفرق ما بين النسبة المرجعية المقدرة ب 06% و نسبة 01 % التي هي على عاتق المقترض.

المادة 7 : فقدان الاستفادة من نسبة الفائدة المخفضة

في حالة عدم تسديد المستحقات في آجالها أو الخضوع لعملية إعادة جدولة القرض يفقد المقترض امتياز الاستفادة من نسبة الفائدة المخفضة.

تعود بالتالي جميع الفوائد البنكية على عاتق المقترض بنسبة الفائدة المعمول بها في البنك.

المادة 8 : المساهمة الشخصية

يتعهد المقترض بصفة قطعية و بدون شرط...

-أن يدفع في إطار التمويل الذاتي مبلغ 797.800،00 دج سبعمائة وسبعة و تسعون ألف و ثمانمائة دينار جزائري عند إمضاء اتفاقية القرض او إثبات دفع 10 % على الأقل لصاحب المشروع في حالة شراء سكن

أن يثبت المقترض مبلغ 10 % في إطار البناء الذاتي بموجب تقرير خبرة بخصوص تكاليف الإشغال السابق انجازها -مع احتساب الأرضية-

-يتعهد المقترض – أن يقدم تقرير خبرة منجزة من طرف خبير متعاقد مع البنك.

المادة 9 : العمولات و الرسوم

-عمولة التبليغ و التسيير...

- عمولة تسيير تقدر ب 15.000.00 دج خمسة عشر ألف دينار جزائري.
- عمولة تبليغ تقدر ب 5000.00 دج خمس آلاف دينار جزائري.
- عمولة الالتزام.

يلتزم المقترض في إطار البناء الذاتي- أشغال التوسيع -التهيئة -و شراء سكن بصيغة البيع على المخطط ان يدفع عمولة الالتزام من مبلغ الدفعة التي لم تستهلك بعد.

في حالة استعمال القرض من طرف المقترض في خلال 90 يوما من تاريخ التبليغ يصبح المقترض معفى من دفع عمولة الالتزام.

- الرسوم.

يتحمل المقترض الرسم على القيمة المضافة على الفوائد المحتسبة على قرض التامين بالنسبة المعمول بها.

المادة 10 : شروط استعمال القرض

يرخص استعمال القرض بعد استيفاء الشروط التالية...
-تقديم المقترض الوثائق المطلوبة لتكوين الملف كاملا.
-فتح حساب شيكات
-إمضاء الاتفاقية الحالية من قبل المقترض
-دفع مبلغ المساهمة الشخصية للمقترض-منح التامين -عمولة التبليغ و التسيير
-الحصول على الرهن العقاري مرتبة أولى على العقار المراد تمويله في إطار البناء الذاتي أو التهيئة أو التوسعة أو شراء سكن بصيغة البيع على المخطط.
-توقيع المقترض على جدول استهلاك الدين.
إمضاء سند أو عدة سندات لأمر.

المادة 11 : تسليم القرض البنكي

يسلم القرض البنكي :
-دفعة واحدة مباشرة بين أيدي الموثق المكلف بعملية الشراء و بمهمة تحرير عقد الرهن لفائدة البنك في حالة شراء سكن.
-على عدة دفعات بعد المعاينة من قبل خبير متعاقد مع البنك او صاحب الانجاز،عن حالة تقدم الإشغال و تكون المصاريف، حصرا على عاتق المقترض في حالة البناء الذاتي – التهيئة –التوسعة –و شراء. سكن بصيغة البيع على المخطط

المادة 12 : جدول التسديد

يعد البنك التنمية المحلية جدول تسديد شهري و الذي يوافق عليه المقترض حضوريا و يتضمن هذا الجدول القسط الشهري للقرض العقاري الذي يدفعه بمبلغه الرئيسي مع الفوائد، يضاف إليه الدفع الشهري لقسط التامين على الحياة في حالة ما لم يكن على المبلغ الإجمالي-.Flat-.

في حالة استفادة المقترض من قرض مخصص لتسديد مبلغ التامين يعد بنك التنمية المحلية جدول استحقاق شهري ثاني الذي يوافق عليه المقترض حضوريا يتضمن هذا الجدول القسط الشهري لقرض التامين الذي يدفع بمبلغه الرئيسي و الفوائد و الرسوم.

المادة 13 : تخصيص القرض

يلتزم المقترض على وجه الحصر، بتخصيص مبلغ القرض لانجاز الموضوع المذكور في المادة الأولى من هذه الاتفاقية . يجوز لبنك التنمية المحلية و في أي وقت شاء ، مراقبة استعمال المقترض للمبالغ المقترضة و اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة لاسترجاع دينه في حالة عدم احترام المادة المذكورة اعلاه.

المادة 14 : الضمانات

لضمان القرض الممنوح يلتزم المقترض بصفة قطعية و من دون شرط ان يسلم للبنك الضمانات العينية و الشخصية التالي...

- رهن عقاري من المرتبة الأولى على السكن أو الأرضية الموجهة لبناء مسكن و توسيعه إلى السكن الذي سيشيد.
- عقد كفالة مشتركة و متضامنة للشخص الضامن.

أن الضمانات العينية و الشخصية، المطلوبة من طرف البنك، في حالة قرض عقاري خاص بالبناء الذاتي، أشغال التوسعة ،التهيئة او شراء سكن بصيغة البيع على المخطط ،يجب تحصيلها قبل تعبئة القرض و ذلك وفقا للشكل المطلوب من طرف البنك.

المادة 15 : اكتتاب و دفع مبالغ التامين

يلتزم المقترض ،من دون رجعة ،في اكتتاب التأمينات الآتية بيانها ،المطلوبة من قبل البنك و ذلك لدى شركة تامين متعاقدة مع البنك، تكون مصحوبة بتفويض لصالح البنك و تكون مدتها متزامنة مع مدة القرض.

- عقد التامين متعدد الإخطار، بما فيه الكوارث الطبيعية.
- عقد تامين على الحياة.
- عقد تامين على الإعسار.

تبقى عقود التامين الأصلية محفوظة على مستوى البنك.

يجب ان تكون عقود التامين مصحوبة بوثيقة حلول لصالح البنك و ذلك إما على مستوى العقد نفسه (التامين على الحياة) أو بملحق حلول محرر لهذا الغرض من طرف شركة التامين.

يلتزم المقترض عند إمضاء الاتفاقية الحالية أن يدفع لصالح بنك التنمية المحلية

- مبلغ يساوي مدة التأجيل زائد سنة (01) من قسط التامين على الحياة، يكون مسبق الدفع، يقدر ب 19.824.00 دج عندما يكون التامين غير مدفوع على المبلغ الإجمالي -.Flat .
- مبلغ التامين عن الإعسار يقدر ب 15.797.25 دج

المادة 16 : كيفية تسديد القرض

يلتزم المقترض بأن يسدد كل شهر المبلغ الأصلي للقرض و كذا الفوائد و فوائد التأخير، قسط التامين عندما يدفع دوريا ،العمولات ، المصاريف و الملحقات و ذلك بسحب المبالغ من حسابه الشخصي المزود مسبقا و ذلك الى غاية التسديد الكلي لمجمل الدين.

ان الدفعات الشهرية ثابتة و تظم المبلغ الأصلي ، الفوائد ،قسط التامين على الحياة و ذلك وفقا لجدول الاستحقاق الممضي من طرف المقترض.

-يلتزم المقترضين مشتركين و متضامنين بتسديد القرض.

المادة 17 : فوائد التأخير

في حالة عدم تمكن بنك التنمية المحلية ، لأي سبب كان ،من استرداد دينه، سيكون له الحق في تطبيق زيادة في نسبة الفوائد تقدر باثنين 02 % سنويا تضاف إلى نسبة فوائد القرض ،و ذلك ابتداء من تاريخ حلول اجل الاستحقاق الغير المدفوعة.

في حالة ما اضطر البنك مباشرة إجراءات قضائية أي كانت، بغية استرجاع دينه، بمبلغه الرئيسي، فوائد التأخير، العمولات ، الضرائب و المصاريف و الملحقات يستفيد ،بقوة القانون ،من تعويض يحتسب بنسبة 02 % على المبلغ الإجمالي للدين المتبقي من يوم الشروع في الاجراءات القضائية.

المادة 18 : التسديد المسبق

يحق للمقترض إن يقوم بالتسديد المسبق قبل الأجال المحددة، بصفة كلية أو جزئية لمبلغ القرض المتبقي و كذا الفوائد المستحقة، بما فيها تلك المتعلقة بفترة التأجيل ،و ذلك بعد مرور مدة (02) سنتين.

في حالة التسديد المسبق الجزئي، يمكن التسديد مرة في السنة ،بشرط ان لا يقل عن نسبة 15 %على الأقل من المبلغ الرئيسي للقرض المتبقي لتسديد.

يخضع التسديد الكلي أو الجزئي، لعمولة تسديد تقدر ب 02 % للقرض غير المدعم و 04 % للقرض المدعم محتسبة من المبلغ المسدد

المادة 19 : سقوط الأجل

إن عدم احترام أحد بنود هذه الاتفاقية من طرف المقترض يؤدي ، بقوة القانون، الى استحقاقها الفوري دون أي إجراء و هذا في الحالات التالية :

* في حالة عدم الدفع عند الاستحقاق،المبلغ الرئيسي للقرض و الفوائد.
* في حالة عدم صحة تصريحات المقترض.
* في حالة عدم قبول المقترض الزيادات في نسب فوائد القرض بسبب ارتفاع النسب المطبقة على مستوى البنك.
* في حالة وفاة المقترض
* في حالة تعرض الملك الممنوح كضمان إلى ضياع أو تلف جدي تسبب فيه المقترض.
* في حالة البيع الكلي أو الجزئي بطريقة ودية أو قضائية للملك الممنوح كضمان.
* في حالة تعرض المقترض لمتابعات قضائية من شأنها أن تؤدي إلى مصادرة كلية أو جزئية لممتلكاته.
* في حالة استخدام القرض لغايات غير تلك التي تنص عليها المادة الاولى من هذه الاتفاقية.
* و في كل الحالات المنصوص عليها في القانون.

و بهذا إن المبالغ التي أصبحت مستحقة، ستكون منتجة لفوائد حسب النسب المبينة في المادة 6 أعلاه.

المادة 20 : التبرئة من المصاريف و الرسوم

إن المصاريف و الرسوم المرتبطة بهذه الاتفاقية يتحملها و يؤديها المقترض الذي يلتزم بذلك

المادة 21 : اختيار الموطن.
لتنفيذ هذه الاتفاقية اختارت الإطراف العناوين المبينة في هذه الاتفاقية موطنا لها ~~و/أو~~ بعنوان مسكن موضوع القرض.

المادة 22 : تسوية النزاعات.
إن النزاعات التي قد تنشا بسبب تنفيذ او تفسير هذه الاتفاقية و التي لم تسوى بالطريقة الودية خلال اجل شهر واحد 01، تعرض على الجهة القضائية المختصة التي تقع بدائرتها الوكالة التي منحت القرض أو مقر المديرية العامة لبنك التنمية المحلية.

المادة 23 : الإجراءات الشكلية
لا يمكن تحقيق عملية منح القرض موضوع هذه الاتفاقية، إلا بعد استكمال كافة إجراءات التسجيل و تلك المتعلقة باكتتاب كل الضمانات المخصصة لصالح بنك التنمية المحلية.

المادة 24 : التسجيل و الطابع
تخضع هذه الاتفاقية للطابع الجبائي و التسجيل لدى المصالح المعنية و ذلك على حساب المقترض.

حرر في خمس 05 نسخ أصلية بسيدي علي في 2021/04/21

إمضاء المقترض | *عن بنك التنمية المحلية*

السيد(ة) :

مبلغ مصرح عليه بمبلغ 1.770.000،00 دج وسبعمائة وسبعون ألف دينار جزائري بالإضافة إلى الفوائد، العمولات، الرسوم، المصروفات و الملاحق للتذكير.

يجب على المقترض أن يكتب بخط يده قبل التوقيع العبارة التالية:
قرئ و صودق عليه, صالح للمبلغ 1.770.000،00 دج مليون وسبعمائة وسبعون ألف دينار جزائري **بالإضافة إلى الفوائد, العمولات، الرسوم, المصروفات و الملاحق للتذكير.**

-7-